من عيون التراث العربي

ساحرة الطرف

في

الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف

للإمام فخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦ هـ

تقديم وتحقيق وتعليق

أ.د/ محمد محمد فهمي عمر

عميد كلية اللغة العربية بجرجا

جامعة الأزهر

بسم االله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ، و لم يجعل له عوجا ، سبحانه عَلَّم بالقلم ، علم الإنسان مالم يعلم ، وأصلى وأسلم على إمام المرسلين سيدنا محمد أفصح العرب منطقا ، وأقومهم لسانا ، وأعربهم بيانا ، وعلى آله وأصحابه ، وأتباعه إلى يوم الدين .

وبعد ..

فلقد كانت العربية ـ مُذ وجدت ـ عزيزة على أهلها ، أثيرة لديهم، فكانت موضع عنايتهم ، ووسيلة تفاخرهم ، حتى كان مَنْ يتفوق فيها عيداً لذويه وأهله ، وفخراً لعشيرته وقبيلته ، ثم أكرمها الله ـ عزوجل ـ بالقرآن الكريم ، فأنزله بلسان عربى مبين ، فعزز مكانتها ، وأعلى شأنها ، وزادها فى النفوس عزة وتقديسا ، وغدت لمنْ آمن لغة كتاب ودين ، ولمن لم يؤمن آلة تحدٍ ودليل إعجاز .

ولقد عكف السلف الصالح على لغتهم ، وبذلوا فى خدمتها جهوداً مخلصة ومتواصلة تستحق منّا كل إجلال وإكبار ، وكان لهم فى ميدانها أعمال جليلة ما تزال آثارهم شاهدة عليها ، وناطقة بما كانوا عليه من صبر وأناة ، ونفاذ بصيرة فيما يتصل بها .

والإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشىّ الرازىّ المتوفى سنة ٦٠٦ هـ أحد هؤلاء الأعلام المبرزين فى شتى

العلوم ، فهو من أفضل علماء عصره فى الفقه ، وعلوم اللغة، والمنطق ، والتفسير ، والمذاهب الكلامية ، ومن أبرع أهل زمانه فى الطب والحكمة .

ولقد شاع فضله ، وملأ البقاع بعلمه ، فأمّه الطلاب من كل بلد وصقع يتلقون العلم عنه ، ويغترفون من علومه ومعارفه .

وتفسيره « مفاتيح الغيب » أو التفسير الكبير نال شهرة واسعة بين العلماء ، إذ يمتاز على غيره بالأبحاث الفياضة فى شتى العلوم والمعارف ، فهو موسوعة نحوية وبلاغية وأصولية وفقهية وكلامية، كما كان يكثر من الاستطراد فى العلوم الكونية والرياضية والفلسفية يقول صاحب كشف الظنون : « إن الإمام فخر الدين الرازى ملأ تفسيره بأقوال الحكماء ، والفلاسفة ، وخرج من شيء إلى شيء ، حتى يقضى الناظر العُجب[1].

ورسالته اللطيفة التى سماها « ساحرة الطرف فى الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف » جمع فيها الكثير من المسائل والنكت العظيمة الشأن وعرضها بأسلوب سهل رشيق وقد وفقنى الله تعالى ، فعثرت على نسخة خطية فريدة لهذه الرسالة فى مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٦٨ نحو وإن كانت كتب التراجم التى

(١) كشف الظنون لحاجى خليفة ١/ ٢٣٠ ، ٢٣١ ، وينظر : مقدمة التفسير الكبير ١/ ٧ ـ طبعة دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ١٤١٧ / ١٩٩٧م ـ الطبعة الثانية .

ترجمت للإمام فخر الدين الرازى لم تشر لهذه الرسالة من بين مؤلفاته، وقد وضعت مباحث هذه الرسالة فى مقدمة تفسيره الكبير المعروف بـ « مفاتيح الغيب » فى الجزء الأول من ص٤٥ : ٦٦ « طبعة بيروت » .

ولّما كانت هذه الرسالة قد تضمنت الكثير من الفوائد النحوية واللغوية فيما يتعلق بالاسم والفعل والحرف بالإضافة إلى الاستعاذة والبسملة آثرت أن تخرج محققة التحقيق العلمى الدقيق لتكون فى متناول الباحثين والدارسين .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،،،

أ.د/ محمد محمد فهمى عمر

تقديم

الإمام فخر الدين الرازى - حياته وآثاره .

١ - نشأته وثقافته :

اسمه : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشى البكرىّ الطَبَرِستانى الأصل ، والشافعى المذهب [١].

لقبه : لُقّب بالإمام فخر الدين ، وكان علماء الأصول إذا نقلوا عنه قالوا : قال الإمام ، أو عند الإمام ، وإذا قالوا ذلك دون ذكر اسم بعده لم يريدوا غيره فى كل عباراتهم وكتبهم .

مولده ونشأته : ولد فى الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة ثلاث وأربع أو خمس وأربعين وخمسمائة بالرّى [٢].

ونشأ فى رحاب والده الإمام ضياء الدين خطيب الرّى صاحب الإمام البغوىّ [٣]، وكان ينُعت بوالده فيقال له : ابن خطيب

(١) تنظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨ : ٢٥٢ ،طبقات السبكى والنجوم الزاهرة ٦/ ١٩٧ ، ١٩٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠٠ ، ٥٠١ ، و كشف الظنون ٢/ ١٦١٥ ، وطبقات الشافعية للأسنوى ٢/ ٦٠ ، وهدية العارفين ٢/ ١٠٧ ،ومقدمة التفسير الكبير « طبعة بيروت » ١/ ١٠ : ٢٠ .

(٢) الرّى : مدينة مشهورة بينها وبين نيسابور ١٦٠ فرسخاً .ينظر : معجم البلدان ٢٠ / ٧٩٢ .

(٣) هو الشيخ الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوى الشافعى المفسر ، صاحب التصانيف :- « شرح السنة » و« معالم التنزيل »،و« المصابيح » وغيرها . ينظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٣٩ : ٤٤٣ .

الرى[١]، واشتغل على أبيه إلى أن مات ، ثم قصد الكمال السمعانى ، واشتغل عليه مدة ، ثم عاد إلى الرى ، واشتغل بالعلوم والحكمة ، فقرأ الحكمة ببراعة على مجد الدين الجيلى ، وكان مجد الدين هذا من أعلام زمانه ولّما طُلب مجد الدين إلى بلدة مراغة ليدرس فيها صحبه فخر الدين الرازى إليها، وكان إذ ذاك صغيراً ، وقرأ عليه مدة طويلة فى الكلام والحكمة .

واشتغل فخر الدين الرازى فى مبدأ حياته بالفقه ، ثم بالعلوم الحكمية ، وتميز حتى لم يوجد فى زمانه أحد يضاهيه ، وكان لمجلسه جلالة ، وكان هو نفسه يتعاظم حتى على الملوك [٢].

شيوخه :

(١) فى الكلام والأصول :

تتلمذ الإمام فخر الدين الرازى فى علم الأصول على والده ضياء الدين خطيب الرى ، ووالده على أبى القاسم سليمان بن ناصر الأنصارى الذى تتلمذ على إمام الحرمين أبى المعالى الجوينى [٣].

(٢) في الفقه:

تتلمذ فى الفقه على والده ، ووالده على أبى محمد البغوى ، وكان فخر الدين الرازى شافعى المذهب ، وله كتاب فى مناقب الإمام

(١) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١/ ١٠ .
(٢) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١/ ١٠ .
(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٤/ ٢٥٢ « ط بيروت » .

الشافعي .[1]

رحلاته :

بعد أن تمهر الإمام فخر الدين في مختلف العلوم قصد خُوارزُم ،[2] فجرى بينه وبين أهلها كلام فيما يرجع إلى المذهب والاعتقاد ، فأخرج من البلدة ، ولما قصد ما وراء النهر [3] جرى له أيضا هناك ما جرى له في خُوارزم ، فعاد إلى الرى ، واستقر بها فترة من الزمن زوج فيها ابنيه من بنتين لطبيب حاذق ، ومات الطبيب بعدذلك ،وترك ثروة كبيرة آلت لفخر الدين وولديه ، فكانت الثروة والنعمة .

ولازم الإمام فخر الدين الأسفار ،وعامل شهاب الدين الغوري صاحب غزنة[4] في جملة من المال ، ثم مضى إليه لاستيفاء حقه ، فبالغ في إكرامه والإنعام عليه ، وجعل له من جهته مال طائل، وعاد الى خراسان ،واتصل بالسلطان محمد بن تكش المعروف بعلاء الدين خوارزم شاه، وحظي عنده ، ونال أسنى المراتب ،ولم يبلغ أحد منزلته عنده ، حتى إنه بعد موته أكرم أولاده بسببه [5].

(١) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١/ ١٠، ١١ .
(٢) ولاية غرب نهر جيحون بخرسان . ينظر : معجم البلدان ٤/ ٤٠٠ .
(٣) أي نهر جيحون بخرسان . ينظر : معجم البلدان ٤/ ٤٠٠ .
(٤) ولاية عظيمة طرف خرسان . ينظر : معجم البلدان ٣/ ٧٩٨ .
(٥) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١/ ١٣ .

ثقافته :

كان الإمام فخر الدين الرازى من أفضل علماء عصره فى الفقه، وعلوم اللغة ،والمنطق ،والمذاهب الكلامية ، ومن أبرع أهل زمانه فى الطب والحكمة .

ولقد شاع فضله فى كل ذلك ، وملأ البقاع ، فأمّه الطلاب من كل بلد وصقع ، يتلقون عنه،ويغترفون من علومه ومعارفه .

وكان صحيح النظر ، بليغ القول ، جيد التعبير عن كل ما يقصد إلى بيانه ، ترى هذا واضحا فى مؤلفاته العديدة المتنوعة ، وبخاصة تفسيره الكبير المعروف بمفاتيح الغيب وكان سديد الرأى فى المسائل الطبية ملما مع ذلك كله بالأدب والشعر ، وكان ينظم الشعر الجيد بالعربية والفارسية [1].

يقول عنه ابن خلكان : « إن كتبه ممتعة ،وقد انتشرت تصانيفه فى البلاد ورزق فيها سعادة عظيمة ، فإن الناس اشتغلوا بها ، ورفضوا كتب المتقدمين وهو أول من اخترع الترتيب الذى تجده فى كتبه . وأتى فيها بما لم يسبق إليه » [2].

مصنفاته:

كان الإمام فخر الدين الرازى موسوعة علمية فى شتى أنواع المعرفة

(١) ينظر : مقدمة التفسير الكبير ١/ ١١ .
(٢) وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٩ ، ط - بيروت .

والعلوم قلما توفرت لعالم من علماء العربية والإسلام ، ومصنفاته التى تركها تعد ثروة علمية ضخمة أفاد منها العلماء على اختلاف مشاربهم ومقاصدهم ، فهو المفسر البارع ، والفقيه المدقق ، والأديب الحصيف ، والمتبحر فى علوم الكلام ومذاهبه ، والمبدع في الطب والحكمة والكيمياء ، ومن أبرز مصنفاته :

١ـ في التفسير :

١ ـ كتاب التفسير الكبير ، واسمه مفاتيح الغيب [(١)].

٢ـ كتاب تفسير الفاتحة وبيان أنها تشتمل على آلاف المسائل [(٢)].

٣ـ كتاب التفسير الصغير ،واسمه أسرار التنزيل وأنوار التأويل .

٤ ـ تفسير أسماءالله الحسنى ،واسمه لوامع البينات فى شرح أسماء اللهوالصفات .

٥ ـ كتاب رسالة فى التنبيه على بعض الأسرار المودعة فى بعض سورالقرآن الكريم .

٦ ـ تفسير سورة الإخلاص . ٧ ـ البرهان فى قراءة القرآن .

---

(١) طبع أكثر من طبعة آخرها طبعة دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م الطبعة الثانية فى اثنين وثلاثين جزءاً فى أحدعشر مجلداً .

(٢) مطبوع فى طبعة مستقلة بتحقيق الشيخ .محمد محيى الدين عبد الحميد ـ المطبعة المصرية ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣م، وفى الجزء الأول من التفسير الكبير ـ طبعة بيروت ـ وطبعة طهران .

٨ ـ تحصيل الحق فى علم التفسير .

٩ ـ درة التنزيل وغرة التأويل فى الآيات المتشابهات .

١٠ ـ المسك العبيق فى قصة يوسف الصديق .

٢ـ فى الحديث :

١ ـ سداسيات فى الحديث .

٣ـ فى الفقه وأصوله .

١ ـ المحصول فى الفقه . ٢ ـ المعالم فى أصول الفقه .

٤ـ فى الفلسفة وعلوم الكلام :

١ ـ كتاب الطريقة فى الجدل . ٢ ـ إبطال القياس .

٣ ـ أحكام الأحكام . ٤ـ الرياض المونقة .

٥ ـ رسالة فى النفس ٦ ـ المحصل فى علم الكلام .

٧ ـ طريقة فى الخلاف ٨ ـ الملل والنحل .

٩ ـ شرح عيون الحكمة . ١٠ ـ رسالة الجوهر الفرد .

١١ـ الزبدة في علم الكلام . ١٢ ـ الملخص فى الفلسفة .

١٣ ـ الخمسين فى أصول الدين ١٤ ـ كتاب الأخلاق.

وغيرها كثير [1].

٥ـ في الطب

١ـ كتاب الجامع الكبير فى الطب .

٢ ـ كتاب التشريح من الرأس إلى الحلق .

٣ ـ كتاب مسائل فى الطب . ٤ ـ كتاب النبض .

٦ـ فى التصوف :

١ ـ رسالة فى ذم الدنيا ٢ ـ نفثة مصدور

٧ـ فى التراجم :

١ ـ مناقب الإمام الشافعى ٢ـ أخلاق فخر الدين

٣ ـ بحر الأنساب . ٤ ـ فضائل الأصحاب

٨ـ في اللغة والأدب :

١ ـ شرح سقط الزند . ٢ ـ شرح المفصل الموسوم

بـ « عرائس المحصل من نفائس المفصل » [2].

(١) راجع مقدمة التفسير الكبير ١/ ١١، ١٢ ، ومقدمة تفسير سورة الفاتحة تحقيق الشيخ محمد محيى الدين ، وعرائس المحصل ١/ ٢٠، ٢١ «رسالة دكتوراة » بمكتبة كلية اللغة العربية بأسيوط إعداد . محمد محمد فهمى عمر .

(٢) حقق فى أربع رسائل دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة وأسيوط .

٣ ـ مؤاخذات على النحاة ٤ ـ شرح نهج البلاغة .

٥ ـ نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز فى علم البيان.

٦ ـ ساحرة الطرف فى الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف ، وهو موضوع بحثنا .

٩ـ معارف أخرى :

١ـ كتاب فى الهندسة . ٢ ـ كتاب عصمة الأنبياء .

٣ ـ الأربعين فى أصول الدين . ٤ ـ كتاب الفراسة .

٥ ـ جامع العلوم « فارسى » . ٦ ـ منتخب المحصول [1].

صفة درسه :

كان الإمام فخر الدين إذا جلس للتدريس أطاف به جماعة من كبار تلاميذه ، مثل زيد الدين بكش ، والقطب المصرى ، وشهاب الدين النيسابورى ، ثم يليهم التلاميذ ، ثم من سواهم على قدر مراتبهم وأقدارهم فى العلم والفهم ، فكان إذا سأل أحد مسألة أجابه التلاميذ، فإن أشكل الأمر أجابهم كبار التلاميذ ، وإلا أجاب الإمام نفسه ، وتكلم بما يفوق الوصف [2].

(١) ينظر : هذه المؤلفات وغيرها فى عرائس المحصل ١/ ٢٢، ٢٣ ومقدمة التفسير الكبير ١/ ١١، ١٢ .

(٢) مقدمة التفسير الكبير ١/ ١٣ .

تصوفه وزهده :

نقل عن الإمام فخر الدين أنه كان كثيراً ما يذكر الموت ويقول : « إنى حصلت من العلوم ما يمكن تحصيله بحسب الطاقة البشرية ، وما بقيت أؤثر إلا لقاء الله تعالى ، والنظر إلى وجهه »[1].

وفاته :

انتقل الإمام فخر الدين الرازى إلى جوار ربه بهراة[2] فى يوم الاثنين الأول من شوال سنة ست وستمائة من الهجرة ، وقيل : فى ذى الحجة من هذه السنة ، وقد قيل : إنه مات مسموما ، وأن الفرق التى كان يناظرها قد دست له من سقاه السم[3].

وقد اعترف فى آخر عمره حيث يقول : «لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى عليلا ،ولا تروى غليلا ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، و أقرأ فى الإثبات ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾[4].﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾[5].وأقرأ فى النفى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[6] ومن جرب مثل تجربتى عرف مثل معرفتى »[7].

---

(١) المرجع السابق .
(٢) بلدة بين بلخ وغزنة وأميان بفارس . ينظر : معجم البلدان ١/ ٧١٣ .
(٣) مقدمة التفسير الكبير ١/ ١٩ .
(٤) سورة طه الآية ٥ .
(٥) سورة فاطر الآية ١٠ .
(٦) سورة الشورى من ا الآية ١١ .
(٧) سير أعلام النبلاء ٢١ / ٥٠١ .

ساحرة الطرف في

الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف

نسبة الكتاب للفخر الرازي:

لهذا الكتاب نسخة فريدة في مكتبة رفاعة بسوهاج تحت رقم ٦٨ نحو وعلى غلافها العنوان التالي : « هذه رسالة العلامة الفخر الرازي اسمها ساحرة الطرف فيما يتعلق بالاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف - وغير ذلك .

وقد راجعت وقابلت المادة العلمية في هذه المخطوطة مع ما ذكر في التفسير الكبير المعروف « بمفاتيح الغيب » والمقطوع بنسبته إلى الإمام فخر الدين الرازي ، فوجدت الاتفاق التام في كل ما ورد فيهما من نصوص وتقسيمات عدا القليل من الألفاظ التي ترجع إلى اختلاف النساخ للكتاب الواحد .

تسميته بساحرة الطرف:

هذه التسمية من صنع الفخر الرازي نفسه يقول في مقدمة هذه الرسالة «هذه رسالة لطيفة محتوية على أحكام منيفة تنفع المنتهي والقاصر، وتدفع حيرة المحتاج إلى الوقوف على ما يتعلق بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم ، مع أحكام « بسم الله الرحمن الرحيم » والاسم، والفعل ، والحرف ، ولذلك سميتها « ساحرة الطرف في الاستعاذة ، والبسملة والاسم والفعل والحرف » .

وصف نسخة الكتاب:

تقع هذه النسخة في تسع وعشرين ورقة عدا ورقة الغلاف ، رقمها ٦٨ نحو وعلى غلافها عنوان الرسالة ، وفي أسفله خُتم بخاتمين كُتب في أولهما « وَقَفَ هذا الكتاب محمد رفاعة » وفي الثاني « مكتبة سمو الأمير فاروق بسوهاج » .

تاريخ النسخ : لا يوجد . نوع الخط : نسخ معتاد .

عدد الأسطر : ٢٣ سطراً عدا الورقة الأولى وجهها ٢٢ سطراً ، وظهرها ٢٥ سطراً . اسم الناسخ : لا يوجد .

وفي آخر النسخة « وهذا آخر ما يسر الله به تعالى من الفوائد الجليلة ، والحكم والنكات العظيمة ، وإن قليلة كانت على أن ما قَلّ ودَلّ خير مما كثُر ومَلّ ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهو حسبي ونعم الوكيل » .

منهجي في التحقيق:

اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نسختين :

أولهما : الجزء الأول من التفسير الكبير المعروف بمفاتيح الغيب حيث جاء نص هذا الكتاب كاملاً من ص ٤٥: ٦٦ طبعة بيروت » عدا مقدمة المؤلف ، وقد بدأ الكتاب في التفسير بقوله « المسألة الأولى».

اعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة يمكن إراده من وجهين ...إلخ».

ثانيهما : نسخة مكتبة رفاعة بسوهاج رقم ٦٨ نحو .

ولما كانت النسختان متطابقتين إلى حد كبير عدا بعض الألفاظ القليلة التي يمكن إرجاعها إلى عمل النسّاخ أو محققي التفسير الكبير ، فقد اعتمدت على النسخة الخطية ، وأشرت إلى الخلاف الذي وجد بينها وبين المطبوع في التفسير الكبير .

أمّا الكلمات التي حدث فيها تصحيف في النسخة الخطية ، فقد صوبتها، وأشرت إلى ذلك في الحاشية وكان منهجي في التحقيق بالإضافة إلى ما سبق كالتالي :

أولاً : تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعروفة .

ثانيًا : حصرت الزائد في إحدى النسختين بين معقوفين هكذا [] ونبهت على ذلك في الحاشية .

ثالثا: أرجعت الأقوال والآراء النحوية والصرفية إلى كتب أصحابها - إن وجدت - أو إلى مظانها من كتب التراث .

رابعًا : خرجت الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ، والأشعار بالطريقة المعروفة في التحقيق .

خامسا : ترجمت للأعلام الواردة في نص الكتاب ، وما يحتاج إلى ترجمة في غير النص المحقق .

سادسًا : عُنيت بضبط الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشعر ، و اللغة ، وما يحتمل اللبس من الألفاظ .

سابعًا : ألحقت بمقدمة الكتاب نماذج مصورة من النسخة الخطية للورقة الأولى والأخيرة وغلاف الكتاب .

ثامنًا : ختمت الكتاب بفهارس فنية ليسهل الرجوع إلى محتواه ، فذكرت فهرسًا للآيات القرآنية ، وفهرسًا للأحاديث النبوية ، وفهرسًا للأشعار ، وفهرسًا للأعلام ، وفهرسًا للأماكن والبلدان ، وفهرسًا للمصادر والمراجع .

والله أسأل أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم إنه سميع مُجيب.

نماذج مصورة من النسخة الخطية

بهذه رسالة للعلامة
الفخر الرازي اسمها ساحة
الشرف في ضمن ما يتعلق
بالاستمداد والسماع
والاسم والفعل والحرف
وغير ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على الشيطان الرجيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف
المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين
وبعد فيقول العبد الفقير
المعترف بالعجز والتقصير عبد الوهاب بن احمد بن
محمد الشعراني الشافعي عفا الله عنه وستر في الدارين
عيوبه انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير هذه
رسالة لطيفة محتوية على احكام منيفة تنفع
المنتهي والقاصر وتدفع حيرة المحتاج الى الفحوص
عما يتعلق بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم
مع احكام بسم الله الرحمن الرحيم والكلام والفعل
والحرف ولذلك سميتها ساحرة القراف في الاستعاذة
والبسملة والاكم والفعل والحرف وجعلت نهاية المسائل
في النكت المنظمة الثمان مع الهوامش كما سنبينه بادنيا
لك اخرى ما يتعلق بالاستعاذة في نكتة تظهر لك عند
المطالعة وخدمت الاكم باخرى لنكتة اخرى تعلمها كما قلت
اعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام يمكن ارادة من وجهين
الاول ان الكلمة اما ان يصح الاخبار عنها وبها ويجب الاكم واما
ان لا يصح لكن يصح الاخبار بها وهي الفعل واما ان لا يصح الاكم
بها ولا الاخبار بها وهي الحرف ولذلك ذكرت هذه البحوث لغاية الضرورة
فاقول اتفق النحويون على ان الفعل والحرف لا يصح الاخبار عنهما

فلا

وهذه الكلمة تقتضي البراءة من الشيطان الرجيم الى الرحمن الرحيم
وهذا يقتضي المباينة بينهما وهذا ياعكس قول الثنوية
الذين يقولون ان الله وابليس اخوان الا ان الله هو الاخ
الكريم الرحيم الفاضل وابليس هو الاخ اللئيم الخبيث الموذي
فالعاقل يفر من هذا الشرير الحقير ذي الخير القليل الباقي
الاله هل هو رحيم كريم فان كان رحيما كريما فلم خلق الشيطان
الرحيم وسلطه على العباد وان لم يكن رحيما كريما فاي فائدة
في الرجوع اليه والاستعاذة به من شر الشيطان الثاني
الثالث: الملائكة في السموات هل يقولون اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم فانه ذكره فاعاذ يستعيذون من شرور القسم
الرابع ومن شرور الشيطان اهل الجنة في الجنة هل يقولون اعوذ بالله
الخامس الانبياء والصديقون لم يقولون اعوذ بالله مع ان
الشيطان اخبر انه لا تعلق له بهم في قوله الا عبادك منهم المخلصين
والشيطان اخبر انه لا تعلق له بهم الا في مجرد الدعوة حيث قال
وما كان لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لي الآية
واما الانسان فهو الذي يتسرع في الشر فكانت الاستعاذة
من شر نفسه اهم واولى من استعاذته من شر الشيطان
فلم بدأ بالجانب الاضعف وترك الجانب الاحكم لان الشمس
وان كانت عدوة للمرء وضررها اكثر لكن الشيطان خداعه
اعظم خصوصا وان الله ذكره بتسليط الاستعاذة بالله من الشيطان
الرجيم بصيغة الامر وذلك اشد من ضرر الشمس الموذية
بالسوء على ان النفس قد دخلت في قوله تعالى باسرها

النفس

الورقة بهذه (ظ)

النفس المطمئنة ادخلي في عبادي وادخلي
جنتي ولم يمدح الشيطان بشيء مطلقا وقد
كان ضرره اعظم من ضرر هاروت وهذا آخر
ما يسر الله به تعالى من الفوائد الجليلة
والحكم والنكات العظيمة وان كانت قليلة
في ان ما قل ودل خير مما كثر وملل
والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي
العظيم وهو
حسبي ونعم
الوكيل

الورقة بهذه (ظ)

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين على الشيطان الرجيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا « محمد » وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ...

فيقول العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير عن القيام بحقوق من أرسل صاحب الفتوحات والمغازي ، « محمد» الشهير بالفخر الرازي ، غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه ، إنه على ذلك قدير ، وبالإجابة جدير.

« هذه رسالة لطيفة محتوية على أحكام منيفة تنفع المنتهي والقاصر، وتدفع حيرة المحتاج إلى الوقوف على ما يتعلق بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم ، مع أحكام « بسم الله الرحمن الرحيم » ،والاسم والفعل والحرف ولذلك سميتها : « ساحرة الطرف في الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف » .

وجمعت فيها من المسائل والنكت العظيمة الشأن مع السهولة كما ستشاهده بالعيان لكن أخرت ما يتعلق بالاستعاذة لنكتة تظهر لك عند المطالعة ، وقدمت الاسم وأخويه لنكتة أخرى فلذلك قلت : « اعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع يمكن إيراده من وجهين :

الأول : « أن الكلمة إما أن يصح الإخبار عنها وبها وهى الاسم ،

وإما ألا يصح [الإخبار عنها][1] لكن يصح الإخبار بها وهي الفعل ، وإما ألا يصح الإخبار بها ولا عنها وهي الحرف[2] ولذلك ذكرت هذين البحثين في غاية الوضوح ، فأقول :

« اتفق النحويون على أن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما[3]/ فلا يقال « ضرب فعل » و« عَنْ حَرْفٌ » كما أنه لا يصح أن يقال : « زيدٌ زيدٌ » وهذا لا يدل على أن الاسم لا يصح الإخبار عنه وبه لأجل أن المثال الواحد لا يكفي في إثبات الحكم العام فكذا هَا هُنَا[4]، ثم قيل[5]: الذي

١ ظ

١ - « الإخبار عنها » ساقطة من النسخة الأصل ، ومذكورة في التفسير الكبير ١/ ٤٥ - طبعة بيروت .

٢ - يقول الورّاق في علل النحو ص ١٣٧ « إن قال قائل : من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام ؟

قيل : لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة ، وذلك أن من الكلام ما يكون خبراً ويخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع اسماً ، ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه فسمى النحويون هذا النوع فعلاً .

ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه ، فسمّى النحويون هذا النوع حرفاً .

وليس ها هنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة ، فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام إذ لا معنى يتوهم سواها » . ينظر : الكتاب ١/ ١٢ « هارون » والمقتضب ١/ ٣ ، وأصول ابن السراج ١/ ٣٦، والإيضاح في علل النحو ص ٤١ ، وأسرار العربية ص ٢٣ تحقيق محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م ، والمقرب ص ٦٨ تحقيق / عادل أحمد وزميله - طبعة بيروت ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

(٣) ينظر : المقتصد لعبد القاهر ١/ ٦٩.

(٤) في التفسير ١/ ٤٥ « قالوا : لأنه لا يجوز أن يقال : ضَرَبَ قتل ، والقائل بأن يقول : المثال الواحد لا يكفي في إثبات الحكم العام ، أيضا فإنه لا يصح أن يقال جدار سماء ، ولم يدل ذلك على أن الاسم لا يصح الإخبار عنه وبه ، لأجل أن المثال الواحد لا يكفي في إثبات الحكم العام فكذا ههنا .

(٥) في المخطوط « ثم قال » .

يدل على صحة الإخبار عن الفعل والحرف وجوه » :

الأول : « أنا إذا أخبرنا عن « ضرب يضرب اضرب» بأنها أفعال فالمخبر عنه في هذا الخبر إما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، فإن كان الأول كان هذا الخبر كذبا ، وليس كذلك وإن كان الثاني كان الفعل من حيث إنه فعل مخبراً عنه ، فإن قالوا : المخبر عنه بهذا الخبر هو هذه الصيغ وهي أسماء ، قلنا هذا السؤال ركيك لأنه على هذا التقدير يكون المخبر عنه بأنه فعل اسماً فرجع حاصل هذا السؤال إلى القسم الأول من القسمين المذكورين في أول هذا الإشكال وقد أبطلناه » .

الثاني : « إذا أخبرنا عن الفعل والحرف بأنه ليس باسم فالتقرير[1] عين ما تقدم .

الثالث : « أن قولنا » الفعل لا يخبر عنه « إخبار عنه بأنه لا يخبر عنه وذلك متناقض فإن قالوا المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه هو هذا اللفظ (؟) فنقول قد أجبنا عن هذا السؤال ، فإنا نقول « المخبر عنه بأنه لا يخبر عنه إن كان اسما فهو باطل لأن كل اسم مخبر عنه وأقل درجاته أن يخبر عنه بأنه اسم وإن كان فعلا فقد صار الفعل مخبراً عنه .

الرابع : « الفعل من حيث هو فعل والحرف من حيث هو حرف ماهية معلومة متميزة عما عداها وكل ما كان كذلك صح الإخبار عنه لكونه ممتازا عن غيره فإذا أخبرنا عن الفعل من حيث هو فعل بأنه ماهية ممتازة عن الاسم فقد أخبرنا عنه بهذا الامتياز .

(١) في التفسير الكبير ١/ ٤٥ « فالتقدير » .

الخامس : « الفعل إما أن يكون عبارة عن الصيغة الدالة على المعنى المخصوص ، وإما أن يكون عبارة عن ذلك المعنى المخصوص الذي هو مدلول لهذه الصيغة ، فإن كان الأول فقد أخبرنا عنه بكونه دليلاً على المعنى ، وإن كان الثاني فقد أخبرنا عنه بكونه مدلول لتلك الصيغة فهذه سؤالات صعبة في هذا المقام فاحفظها[1] . ١ ظ

مسألة عظيمة:

قال قوم في قولهم : [2]« الاسم ما يصح الإخبار عنه بأن قالوا : لفظة « أين وكيف وإذا » أسماء مع أنه لا يصح الإخبار عنها ، وأجاب « عبد القاهر النحوي »[3] عنه :

« بأنا إذا قلنا الاسم ما جاز الإخبار عنه « أردنا به ما جاز الإخبار عن معناه ويصح الإخبار عن معنى « إذا» لأنك إذا قلت « آتيك إذا طلعت الشمس » كان المعنى « آتيك وقت طلوع الشمس » ، و«الوقت»، يصح الإخبار عنه بدليل أنك تقول « طاب الوقت » ،

وأقوال هذا العذر ضعيف لأن « إذا» ليس معناه الوقت فقط بل معناه الوقت حال ما تجعله ظرفًا لشيء آخره والوقت حال ما جعل ظرفا

---

(١) في المخطوط « احفظها» ، وينظر الإيضاح في علل النحو ص ٤٣: ٤٥ ، وأسرار العربية ص ٢٧.

(٢) في التفسير الكبير ١/ ٤٦ « طعن قوم » .

(٣) هو « أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني من أكابر النحويين الإمام المشهور في البلاغة ، توفى سنة ٤٧١ هـ بجرجان ، تنظر ترجمته في : أخبار النحويين ص ٢١ ، والبلغة ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

لحادث آخر فإنه لا يمكن الإخبار عنه البتة . فإن قالوا لما كان أحد أجزاء ماهيته اسما وجب كونه اسما فتقول : « هذا باطل لأنه إن كفى هذا القدر في كونه اسما وجب أن يكون الفعل اسما لأن الفعل أحد أجزاء ماهيته المصدر وهو اسم ، ولما كان هذا باطلا فكذا ما قالوه [1] . »

مسألة ظريفة:

في تقرير النوع الثاني من تقسيم الكلمة هى أن تقول :

« الكلمة إما أن يكون معناها مستقلا بالمعلومية أو لا يكون ، والثاني هو « الحرف » ، أما الأول فإما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين لمعناه وهو الفعل ، أو لا يدل وهو الاسم وفي هذا القسم سؤالات نذكرها في حد الاسم والفعل » .

مسألة أخرى:

في تعريف الاسم : الناس ذكروا فيه وجوها :

التعريف الأول: « أن الاسم هو الذي يصح الاخبار عن معناه [2]، واعلم أن صحة الإخبار عن ماهية الشيء حكم يحصل له بعد تمام ماهيته، فيكون هذا التعريف من باب الرسوم لا من باب الحدود

---

(١) ينظر : المقتصد لعبد القاهر ١/ ٧٠.

(٢) هذا تعريف الأخفش سعيد بن مسعدة قال الزجاجي في الإيضاح ص ٤٩ « وقال الأخفش سعيد بن مسعدة : الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني ، يعني ما جاز أن يخبر عنه » .

والإشكال عليه من وجهين :

الأول : أن الفعل والحرف يصح الإخبار عنهما .

والثاني : أن « إذا » و« أين » ،و« كيف » لا يصح الإخبار عنهما وقد سبق تقرير هذين السؤالين / . ٢و

التعريف الثاني:

أن الاسم هو الذي يصح أن يأتي فاعلاً أو مفعولا أو مضافًا ، واعلم أن حاصله يرجع إلى أن الاسم هو الذي يصح الإخبار عنه [١] .

التعريف الثالث:

أن الاسم كلمة تستحق الإعراب في أول الوضع [٢] وهذا أيضًا رسم لأن صحة الإعراب حالة طارئة على الاسم بعد تمام الماهية ، وقولنا في أول الوضع احتراز عن شيئين :

أحدهما : « المبنيات » فإنها لا تقبل الإعراب بسبب مناسبة بينها وبين الحروف ولولا هذه المناسبة لقبلتْ الإعراب .

والثاني : « أن المضارع معرب لكن لا لذاته بل بسبب كونه مشابها

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو ص ٤٨ حيث قال : « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به» .

(٢) ذكر النحويين عدة تعريفات لحد الاسم ، قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١/ ٤٦ « وأحسن ما حدّ به الاسم أن يقال : « الاسم كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرّضة ببنيتها للزمان « ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٤٨ : ٥٢.

للاسم وهذا التعريف أيضًا ضعيف .

التعريف الرابع:

قال « الزمخشري »[١] في « المفصل » : « الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » [٢]. واعلم أن هذا التعريف مختل من وجوه:

الأول : أنه قال في تعريف « الكلمة» إنها اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع [٣]، ثم ذكر [فيما كتب من حواشي المفصل][٤] أنه إنما وجب ذكر اللفظ لأنا لو قلنا « الكلمة هى الدالة على المعنى « لانتقض بالعقد والخط والإشارة [كذلك ، مع أنها ليست أسماء] [٥]فيقال له «هذا الكلام إن كان حقا فهو متوجه على قولك « الاسم ما دام على

(١) هو : محمود بن عمر بن محمد أحمد الزمخشري أحد أعلام العربية ، ولد بزمخشر سنة ٤٦٧هـ وتوفى بخوارزم ٥٣٨هـ . تنظر ترجمته في : نزهة الألباب ص ٢٩٠ : ٢٩٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠.

(٢) المفصل ص ٦، ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٣، ٦٤ ، والتخمير للخوارزمي ١/ ١٥٧ ، ١٥٨ وابن يعيش ١/ ٢٢ ، ٢٣.

(٣) في المفصل ص ٦ « الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع » .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة في التفسير الكبير ١/ ٤٦.

(٥) زيادة في التفسير الكبير ١/ ٤٧ ، وفي حواشي الزمخشري على المفصل ص ١٢ : « الأشياء التي تدل على المعاني خمسة : الخط والعقد والإشارة واللفظ والنصبة ، فقوله في حد الكلمة « هى اللفظة» ، احتراز من هذه الأشياء ، وقوله « الدالة على معنى « احتراز من الألفاظ التي لا معنى لها ، وقوله « مفرد » احتراز من مثل الرجل لأنه يدل على معنيين » . ينظر : حواشي المفصل للزمخشري تحقيق وشرح د/ إمام حسن الجبوري سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

معنى في نفسه » فإن « العقد والخط والإشارة » كذلك مع أنها ليست أسماء .

والثاني : « أن الضمير في قوله « في نفسه » إما أن يكون عائدًا إلى الدال أو إلى المدلول أو إلى شيء ثالث ، فإن عاد إلى الدال صار التقدير « الاسم ما دل على معنى حصل في الاسم » فيصير المعنى « الاسم هو ماد ل على معنى هو مدلوله » وهذا عبث ، ثم مع ذلك فينتقض بالحرف والفعل فإنه لفظ يدل على مدلوله وإن عاد إلى المدلول صار التقدير «الاسم ما دل على معنى حاصل في نفس ذلك المعنى وذلك يقتضي كون الشيء حاصلاً في نفسه وهو محال فإن [قالوا : [1]] معنى كونه حاصلا في نفسه أنه ليس حاصلا في غيره « فنقول : « فعلى هذا التفسير ينتقض الحد بأسماء الصفات والنسب فإن تلك المسميات حاصلة في غيرها .

التعريف الخامس:

« أن يقال » الاسم كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أن يدل على الزمان المعين الذي وقع فيه ذلك المعنى » ، وإنما ذكرنا « الكلمة » ليخرج « الخط والعقد والإشارة» ، - فإن قالوا « لم لَمْ يقولوا «اللفظة دالة على كذا كذا » ؟ - قلنا « لأنا جعلنا » اللفظ « جنسًا للكلمة والكلمة جنس للاسم والمذكور في الحد هو الجنس القريب لا البعيد ، وأما شرط الاستقلال بالمعلومية فقيل إنه باطل طردًا وعكسا ، أما الطرد فمن وجوه :

(١) كلمة « قالوا » ليست في المخطوطة : وهي في التفسير الكبير ١/ ٤٧.

الأول : « أن كل ما كان معلوما فإنه لابد وأن يكون مستقلا بالمعلومية ؛ لأن الشيء ما لم تتصور ماهيته امتنع أن يتصور مع غيره ، وإذا كان تصوره [في نفس] [1] متقد ما علي تصوره مع غيره كان مستقلا بالمعلومية» .

١ ظ

الثاني : « أن مفهوم الحرف يستقل بأن يعلم كونه غير مستقل بالمعلومية ، وذلك استقلال » .

الثالث : « أن النحويين اتفقوا على أن « الباء » تفيد الإلصاق ، و«مِنْ » تفيد التبعيض فمعنى « الإلصاق » إن كان مستقلا بالمعلومية وجب أن يكون المفهوم من الباء مستقلا بالمعلومية فيصير الحرف اسما وإن كان غير مستقل بالمعلومية كان المفهوم من الإلصاق غير مستقل بالمعلومية فيصير الاسم حرفا ، وأما العكس فهو أن قولنا «كم» ، و« كيف » ، و« متى » ، و« إذا » ، « ما » الاستفهامية والشرطية كلها أسام مع أن مفهوماتها غير مستقلة ، وكذلك «الموصولات» .

الثالث[3] : أن قولنا من غير دلالة على زمان ذلك المعنى « يشكل بلفظ الزمان وبالغد وباليوم وبالاصطباح [4] وبالاغتباق / والجواب عن ٣ و

(١) ليست في المخطوطة ، وهي في التفسير الكبير ١/ ٤٧.
(٢) ينظر : المغني ص ١٣٧ ، ٤٢٠.
(٣) هكذا في المخطوطة ، والتفسير الكبير ١/ ٤٧ والصواب : الرابع من وجوه الطرد .
(٤) اصطبح القوم : شربوا الصبوح ، اللسان « ص. ب. ح » والغبوق : شرب آخر النهار تقابل الصبوح ، ولقيته ذا غبوق وذا صبوح أي : بالغداة والعشي لا يستعملان إلا ظرفا . اللسان « غ . ب . ق » .

السؤال الأول « أنا ندرك تفرقة بين قولنا « الإلصاق » وبين حرف «الباء» في قولنا « كتبت بالقلم » فنريد بالاستقلال هذا القدر ، فأما لفظ « الزمان واليوم والغد » فجوابه أن مسمى هذه الألفاظ نفس الزمان ولا دلالة منها على زمان آخر لمسماه ، وأما « الاصطباح والاغتباق » فجزؤه الزمان و « الفعل » هو الذي يدل على زمان خارج عن المسمى ، والذي يدل على تقدم قولهم « اغتبق يغتبق » فأدخلوا الماضي والمستقبل على «الاصطباح والاغتباق » .

مسألة غريبة: في علامات الاسم:

[علامات الاسم][1] : « إما أن تكون لفظية أو معنوية ، فاللفظية « إما أن تحصل في أول الاسم وهو حرف تعريف أو حرف جر أو في حشوه كياء التصغير أو حرف[2] التكسير وفي آخره كحرفي « التثنية والجمع» ، وأما « المعنوية » فهو[3] كونه موصوفا وصفة وفاعلا ومفعولاً ومضافاً إليه ومخبراً عنه ومستحقًا للإعراب بأصل الوضع »[4] .

(١) زيادة في التفسير ١/ ٤٧.
(٢) في التفسير « وحرف » ١/ ٤٧.
(٣) في التفسير « فهى » ٤٧.
(٤) ينظر : أسرار العربية ص ٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤ ، والتخمير ١/ ١٥٨ ، والمقتصد لعبد القاهر ١/ ٦٦: ٦٨.

مسألة جامعة:

ذكروا للفعل تعريفات :

التعريف الأول : « قال : س[1] « إنها أمثلة أخذت من لفظة أحداث الأسماء »[2] وينتقض بلفظ الفاعل والمفعول » .

التعريف الثاني : « أنه الذي أسند إلى شيء ولا يستند إليه شيء[3] وينتقض بإذا وكيف « فإن هذه الأسماء يجب إسنادها إلى شيء آخر ويمتنع استناد شيء آخر إليها » .

التعريف الثالث : « قال الزمخشري » : الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان» [4] وهو ضعيف لوجهين :

الأول : « أنه يجب أن يقال « كلمة دالة على اقتران حدث بزمان»

وإنما يجب ذكر الكلمة لوجوه ، أحدها « أنا لو لم نقل بذلك لا تنقض بقولنا » اقتران حدث بزمان [5]،/ فإن مجموع هذه الألفاظ دال ٣ ظ
على اقتران حدث بزمان مع أن هذا المجموع ليس بفعل أما إذا قيدناه بالكلمة اندفع هذا السؤال لأن مجموع هذه الألفاظ ليس كلمة واحدة .

(١) يقصد سيبويه ، وهو : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه أبو بشر ، تنظر: ترجمته في : البلغة ١٦٣ ، ١٦٤ ، والبغية ٢/ ٢٢٩.
(٢) الكتاب : ١/ ١٢ « هارون » .
(٣) ينظر : أسرار العربية ص ٢٨، والإيضاح في علل النحو ص ٥٢ ,٥٣.
(٤) المفصل ص ٦، وينظر : شرح ابن يعيش ٧/ ٣، والتخمير ٣/ ٢٠٧.
(٥) من قوله : « إنما يجب إلى قوله « بزمان » مكررة في المخطوطة بإضافة» هذه «إلى» الكلمة لوجوه» .

وثانيها : « أنا لو لم نذكر ذلك لانتقض بالخط والعقد والإشارة».

وثالثها : « أن الكلمة لما كانت كالجنس القريب لهذه الثلاثة فالجنس القريب واجب الذكر في الحد » ، الوجه الثاني نذكره بعد ذلك».

التعريف الرابع:

الفعل كلمة دالة على ثبوت المصدر لشيء غير معين في زمان معين»[1] وإنما قلنا « كلمة » لأنها هي الجنس القريب ، وإنما قلنا « دالة على ثبوت المصدر» ولم نقل « دالة على ثبوت شيء لأن المصدر قد يكون أمراً ثابتًا كقولنا « ضَربٌ وقَتْل » وقد يكون عَدَمِيًا مثل « فَنِي وعَدِم» فإن مصدرهما « الفناء والعدم » وإنما قلنا « شيء غير معين « لأنا سنقيم الدليل على أنه هذا المقدار معتبر وإنما قلنا في زمان معين «احترازاً عن الأسماء ، واعلم أن في هذه القيود مباحثات :

القيد الأول : « هو « قولنا » يدل على ثبوت المصدر لشيء » فيه إشكالات «الأول » أنا إذا قلنا « خلق الله العالم » فقولنا « خلق » إما أن يدل على ثبوت الخلق لله [سبحانه وتعالى][2] أو لا يدل فإن لم يدل بطل ذلك القيد ، وإن دل فذلك الخلق يجب أن يكون مغايراً لمخلوق وهو إن كان محدثا افتقر إلى خلق آخر ولزم التسلسل وإن كان قديما لزم قدم المخلوق » .

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٥٢، ٥٣.
(٢) زيادة التفسير ١/ ٤٨ .

والثاني : « أنا إذا قلنا » وجد الشيء فهل دل ذلك على حصول الوجود لشيء أو لم يدل ؟ فإن لم يدل بطل هذا القيد وإن دل لزم أن يكون الوجود حاصلا لشيء غيره / وذلك الغير يجب أن يكون حاصلا في نفسه لأن ما لا حصول له في نفسه امتنع حصول غيره له فيلزم أن يكون حصول الوجود له مسبوقا بحصول آخر إلى غير النهاية وهو محال.

والثالث : « [أنا] [1] إذا قلنا « عَدِمَ الشيء » و« فَنِيَ فهذا يقتضي حصول العدم وحصول الفناء لتلك الماهية وذلك محال لأن العدم والفناء نفي محض فكيف يعقل حصولهما لغيرهما .

والرابع : « إن على تقدير أن يكون الوجود زائداً على الماهية فإنه يصدق قولنا « إنه حصل الوجود لهذه الماهية ، فيلزم حصول وجود آخر لذلك الوجود إلى غير نهاية وهو محال وإما على تقدير أن يكون الوجود نفس الماهية فإن قولنا « حدث الشيء وإلا لزم أن يكون الوجود زائداً على الماهية ، ونحن الآن إنما نتكلم على تقدير أن الوجود نفس الماهية » .

أما القيد الثاني : « وهو قولنا « في زمان معين » ففيه سؤالان :

أحدها : أنا إذا قلنا « وُجد الزمان » أو قلنا « فَنِيَ الزمان » فهذا يقتضي حصول الزمان في زمان آخر ولزم التسلسل ، فإن قالوا « يكفي

(١) « أنا » زيادة في التفسير ١/ ٤٨.

في صحة هذا الحد كون الزمان واقعا في زمان آخر بحسب الوهم الكاذب » قلنا « الناس أجمعوا على قولنا « حدث الزمان وحصل بعد أن كان معدوما » كلام حق ليس فيه باطل ولا كذب ، ولو كان الأمر كما قلتم لزم كونه باطلا وكذبا» .

وثانيها : « أنا إذا قلنا « كان العالم معدوما فى الأزل»فقولنا «كان» فعل فلو أشعر ذلك بحصول الزمان لزم حصول الزمان في الأزل وهو محال ، فإن قالوا ذلك الزمان مقدر لا محقق قلنا « التقدير[1] الذهني إن طابق الخارج عاد السؤال وإن لم يطابق كان كذبا ولزم فساد الحد .

وثالثها : أنا إذا قلنا : / كان الله موجوداً في الأزل « فهذا يقتضي ٤ظ كون الله زمانيا وهو محال .

ورابعها : أنه يتقض بالأفعال الناقصة ، فإن « كان» الناقصة إما أن تدل على وقوع حدث في زمان أو لا تدل ، فإن دلت كان تاما لا ناقصاً لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث في زمان معين كان هذا كلاماً تاماً لا ناقصاً وإن لم يدل وجب أن لا يكون فعلاً[2] .

وخامسها : أنه يبطل بأسماء الأفعال فإنها تدل على ألفاظ دالة على الزمان المعين[3] .

---

(١) مكررة في المخطوطة . (٢) ينظر الهمع ٢/ ٦٣، ٦٤.

(٣) وزعم الكوفيون أنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان ، وزعم ابن صابر أنها قسم رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة سماها الخالفة. ينظر الهمع ٥/ ١٢١.

وسادسها : أن اسم الفاعل يتناول إما « الحال » وإما « الاستقبال » ولا يتناول الماضي البتة ، فهو دال على الزمان المعين[1] و« الجواب » أما السؤالات الأربعة المذكورة على قولنا « الفعل يدل على ثبوت المصدر لشيء » والثلاثة المذكورة على قولنا « الفعل يدل على الزمان » فجوابها أن « اللغوي يكفي في علمه تصور المفهوم - سواء كان حقًا أو باطلاً ، وأما قوله : « يشكل هذا الحد بالأفعال الناقصة » قلنا« الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظة« كان » تامة مطلقًا إلا أن الاسم الذي يسند إليه لفظ « كان » قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا « كان الشيء » بمعنى « حدث » و«حصل » وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شيء لشيء آخر مثل قولنا « كان زيد منطلقا » فإن معناه حدوث موصوفية « زيد» بالانطلاق ، فلفظ « كان » ههنا معناه أيضًا » الحدوث والوقوع » .

إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب « والنسبة »

يمتنع ذكرها إلا بعد ذكر المنتسبين ، لا جرم وجب ذكرهما ههنا ، فكما أن قولنا « كان زيد » معناه « أنه حصل ووجد » فكذلك قولنا «كان زيد منطلقًا » معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا / بحث ٥و عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه ، وقوله « خامساً يبطل ما ذكرتم بأسماء الأفعال » قلنا« المعتبر في كون اللفظ فعلا دلالته على الزمان ابتداء لا بواسطة» وقوله « سادساً الفاعل مختص بالحال والاستقبال »

---

(١) ينظر مبحث اسم الفاعل في الهمع ٥/ ٧٩ : ٨١.

قلنا « لا نسلم بدليل أنهم قالوا « إذا كان بمعنى الماضي لم يعمل عمل الفعل ، وإذا كان بمعنى الحال فإنه يعمل عمل الفعل »[1].

مسألة:

« الكلمة إما أن يكون معناها مستقلاً بالمعلومية ، أو لا يكون ، وهذا الأخير هو الحرف »[2]، فامتياز الحرف عن الاسم والفعل بقيد عدمي ، ثم نقول « والمستقل بالمعلومية إما أن يدل على الزمان المعين لذلك المسمى أو لا يدل والذي لا يدل هو الاسم فامتاز عن الفعل بقيد عدمي ، وأما الفعل فإن ماهيته متركبة من القيود الوجودية » .

مسألة[3]:

إذا قلنا ضرب فهو يدل على صدور الضرب عن شيء ما ، إلا أن ذلك الشيء غير مذكور على التعيين بحسب هذا اللفظ ، فإن قالوا «هذا محال ويدل عليه وجهان :

الأول : « أنه لو كان كذلك لكانت صيغة الفعل وحدها محتملة للتصديق والتكذيب » .

الثاني : أنها لو دلت على استناد الضرب إلى شيء مبهم في نفس

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٦٨ .

(٢) يقول الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ٥٤ : « وأمّا حدُّ حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال : « الحرف ما دل على معنى في غيره نحو : من وإلى وثم وما أشبه ذلك » ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢، والتذييل والتكميل ١/ ٥٠.

(٣) في التفسير « هل يدل الفعل على الفاعل المبهم » ١/ ٤٩.

الأمر وجب أن يمتنع إسناده إلى شيء معين وإلا لزم التناقض ، ولو دلت على استنادا الضرب إلى شيء معين فهو باطل لأنا نعلم بالضرورة أن مجرد قولنا « ضرب » ما وضع لاستناد الضرب إلى « زيد » بعينه أو «عمرو » بعينه ، والجواب عن هذين السؤالين بجواب واحد وهو « أن ضرب صيغة غير موضوعة لإسناد الضرب إلى شيء مبهم في نفس الأمر بل وضعت لإسناده إلى شيء معين يذكره ذلك القائل / فقبل أن ٥ظ يذكره القائل لا يكون الكلام تاما ولا محتملا للتصديق والتكذيب وعلى هذا التقدير فالسؤال زائل .

مسألة جليلة:

« قالوا الحرف ما جاء لمعنى في غيره وهذا اللفظ مبهم ، لأنهم إن أرادوا [معنى الحرف][1] أن الحرف ماد ل على معنى يكون المعنى حاصلا في غيره وحالاً في غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفا ، وإن أرادوا به أنه الذي دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد ، وإن أرادوا به معنى ثالثا فلابد من بيانه » .

مسألة:

التركيبات الممكنة من هذه الثلاثة ستة « الاسم مع الاسم » ، وهو الجملة الحاصلة من المبتدأ والخبر و« الاسم مع الفعل » وهو الجملة

(١) زيادة في التفسير ١/ ٥٠.

الحاصلة من الفعل والفاعل وهاتان الجملتان مفيدتان بالاتفاق ، وأما الثالث : وهو « الاسم مع الحرف » فقيل إنه يفيد في صورتين :

الصورة الأولى : قولك « يا زيد » فقيل ذلك إنما أفاد لأن قولنا « يا زيد » في تقدير « أنادي »[1] واحتجوا على صحة قولهم بوجهين :

الأول : أن لفظة « يا » تدخله الإمالة ودخول الإمالة لا يكون إلا في الاسم أو الفعل »[2] .

الثاني : أن « لام الجر » تتعلق بها فيقال « يا لزيد » فإن هذه اللام «لام الاستغاثة » وهي جر ولو لم يكن قولنا « يا » قائمة مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر لأن الحرف لا يدخل على الحرف[3]، ومنهم من أنكر أن يكون « يا » بمعنى « أنادي »[4] واحتج عليه بوجوه :

---

(١) هذا رأي الفارسي يقول في المسائل العسكرية ص ١٠٩ « فأما قولهم في النداء : يا زيد ، واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلف من اسم وحرف ، فذلك لأن الفعل ها هنا مراد عندهم » ، والمنادى وشبهها بالمفعول به لا مفعولاً به كما هو عند الجمهور ، ينظر التذييل والتكميل ١/ ٥٢ ، ٥٣ ، عدة السالك على أوضح المسالك ٤/ ٣.

(٢) الإمالة : أن ينحى بالألف نحو الياء ، فيلزم من ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة وأصحاب الإمالة تميم وقيس وأسد ، وعامة أهل نجد ، وأصحاب الفتح الحجازيون ولا في مواضع قليلة ، ومحل الإمالة غالبًا الأسماء المتمكنة والأفعال ، ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٥١٨ ، ٥٣٧ تحقيق د/ رجب عثمان ، وابن يعيش ٩/ ٦٦ ، والمقتصد شرح الإيضاح ١/ ٩٥ ، والإنصاف ١/ ٣٢٦.

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(٤) هذا رأي بعض البصريين ينظر الإنصاف ١/ ٣٢٧، وابن يعيش ٨/ ١٢٠، ١٢١.

الأول : أن قوله « أنادي » إخبار عن النداء ، و الإخبار عن الشيء مغاير للمخبر عنه فوجب أن يكون قولنا « أنادي زيدًا » كلام مغاير لقولنا « يا زيد » .

الثاني : إن قولنا « أنادي زيدًا » كلام محتمل للتصديق والتكذيب وقولنا « يا زيد » لا يحتملهما » .

الثالث : أن قولنا « يا زيد » ليس خطابا إلا مع المنادى وقولنا « أنادي زيدًا » غير مختص بالمنادى .

الرابع : أن قولنا « يا زيد » يدل على حصول النداء في الحال وقولنا « أنادي زيدًا » لا يدل على اختصاص بالحال .

الخامس : أنه لا يصح أن يقال : « أنادي زيدًا قائمًا » ولا يصح أن يقال « يا زيد» / قائمًا فدلت هذه الوجوه الخمسة على حصول التفرقة ٦و بين هذين اللفظين .

الصورة الثانية : قولنا « زيد في الدار » فقولنا « زيد » مبتدأ والخبر هو ما دل عليه قولنا « في » إلا أن المفهوم من معنى الظرفية قد يكون في الدار « أو في » المسجد فأضيفت هذه الظرفية إلى الدار لتتميز هذه الظرفية عن سائر أنواعها ، فإن قالوا « هذا الكلام إنما أفاد لأن التقدير "زيد استقر في الدار » و« زيد مستقر في الدار » فنقول « هذا باطل لأن قولنا « استقر » معناه حصل في الاستقرار فكان قولنا « فيه » يفيد حصولا آخر وهو أنه حصل فيه حصول ذلك الاستقرار وذلك يفضي

إلى التسلسل وهو محال فثبت أن قولنا « زيد في الدار» كلام تام لا يمكن تعليقه بفعل مقدر مضمر [1].

مسألة:

« اعلم أن الجملة المركبة إما أن تكون مركبة تركيبًا أوليا أو ثانويًا أما المركبة تركيبا أوليًا فهي الجملة الاسمية أو الفعلية والأشبه أن الجملة الاسمية أقدم في الرتبة من الجملة الفعلية لأن الاسم البسيط والفعل مركب والبسيط مقدم على المركب ، فالجملة الاسمية يجب أن تكون أقدم من الجملة الفعلية ويمكن أن يقال بل الفعلية أقدم لأن الاسم غير أصيل في أن يسند إلى غيره فكانت الجملة الفعلية أقدم من الجملة الاسمية ، وأما المركبة تركيبًا ثانويًا فهي الجملة الشرطية كقولك « إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » لأن قولك « الشمس طالعة » جملة وقولك « النهار موجود » جملة أخرى ثم أدخلت حرف الشرط في إحدى الجملتين وحرف الجزاء في الجملة الأخرى فحصل من مجموعهما جملة واحدة والله سبحانه وتعالى [2] أعلم [3].

(١) ينظر الإنصاف المسألة السادسة ١/ ٥١ وما بعدها ، وشرح الأشموني ١/ ١٩٩ : ٢٠٣.
(٢) زيادة في التفسير ١/ ٥٠.
(٣) ينظر المغني ٤٩٢ : ٤٩٧.

تنبيه

في تقسيمات الاسم إلى أنواعه وهي من وجوه:

التقسيم الأول : إما أن يكون نفس تصور معناه مانعًا من الشركة أو لا يكون فإن كان الأول فإما أن يكون مظهراً وهو العلم ، وإما أن يكون مضمراً وهو معلوم ، وأما إذا لم يكن مانعًا من الشركة فالمفهوم منه إما أن يكون ماهية معينة وهو أسماء الأجناس وإما أن يكون مفهومه أن شيء ما موصوف بالصفة الفلانية / وهو المشتق كقولنا « أسود » فإن مفهومه أنه شيء ما له سواد فثبت بما ذكرناه أن الاسم جنس تحته أنواع ثلاثة « أسماء الأعلام ، و أسماء الأجناس ، والأسماء المشتقة فلنذكر أحكام هذه الأقسام : ٦ظ

النوع الأول: أحكام الأعلام وهي كثيرة:

الحكم الأول : « قال المتكلمون » اسم العَلم « لا يفيد فائدة أصلا ونقول [1]: « حَقٌّ أن العلم لا يفيد صفة في المسمى وأما ليس بحق أنه لا يفيد شيئًا ، وكيف وهو يفيد تعريف تلك الذات المخصوصة» ؟

الحكم الثاني : اتفقوا على أن الأجناس لها أعلام فقولنا « أسد » اسم جنس لهذه الحقيقة وقولنا « أسامة » اسم علم لهذه الحقيقة وكذلك قولنا « ثعلب » اسم جنس لهذه الحقيقة ، وقولنا « ثعالة » اسم علم لها ، وأقول « الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس من وجهين :

(١) في التفسير « وأقول » ١/ ٥٠.

الأول : أن اسم العلم هو الذي يُفيد الشخص المعين من حيث إنه ذلك المعين فإذا سمينا أشخاصاً كثيرين باسم « زيد » فليس ذلك لأجل أن قولنا « زيد موضوع لإفادة القدر المشترك بين تلك الأشخاص بل لأجل أن لفظ « زيد » وضع لتعريف هذه الذات من أنها هذه ولتعريف تلك من حيث إنها تلك على سبيل الاشتراك إذا عرفت هذا ، فنقول «إذا قال الواضع وضعت لفظ « أسامة» لإفادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هي هي على سبيل الاشتراك اللفظي كان ذلك «عَلَم الجنس » ، وإذا قال « وضعت لفظ » الأسد» لإفادة الماهية التي هي القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان هذا اسم الجنس ، فقد ظهر الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس» [1].

الثاني : أنهم وجدوا « أسامة » اسما غير منصرف وقد تقرر عندهم أنه ما لم يحصل في الاسم شيئان / لم يخرج عن الصرف ، ثم وجدوا ٧و
في هذا اللفظ « التأنيث » ولم يجدوا شيئا آخر سوى العلمية فاعتقدوا كونه « علما» لهذا المعنى .

الحكم الثالث [2]: « اعلم أن الحكمة الداعية إلى وضع الأعلام أنه ربما اختص نوع بحكم احتيج[3] إلى الإخبار عنه بذلك الحكم الخاص ومعلوم أن ذلك الإخبار على سبيل التخصيص غير ممكن إلا بعد ذكر

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٦ ، وينظر شرح الأشموني ١/ ١٢٦، ١٢٧.
(٢) في التفسير عنوان : الحكمة الداعية إلى وضع الأعلام ١/ ٥١.
(٣) في التفسير « واحتج » ١/ ٥١. (٤) في التفسير « واحتج » ١/ ٥١.

المخبر عنه على سبيل الخصوص فاحتيج[4] إلى وضع الأعلام لهذه الحكمة» .

الحكم الرابع : أنه لما كانت الحاجات المختلفة تثبت لأشخاص الناس فوق ثبوتها لسائر الحيوانات لا جرم كان وضع الأعلام للأشخاص الإنسانية أكثر من وضعها لسائر الذوات .

الحكم الخامس [1]: في تقسيمات الأعلام وهي من وجوه :

الأول : العلم إما أن يكون اسمًا كإبراهيم وموسى وعيسى ، أو لقبًا كإسرائيل أو كنية كأبي لهب » [2]، واعلم أن هذا التقسيم يتفرع عليه أحكام :

الحكم الأول : الشيء إما أن يكون له الاسم فقط أو اللقب فقط أو الكنية فقط أو الاسم مع اللقب أو الاسم مع الكنية واللقب مع الكنية ، واعلم أن س[3] أفرد أمثلة الأقسام المذكورة من تركيب الكنية والاسم

(١) عنوان في التفسير « العلم اسم ولقب وكنية » .
(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧.
(٣) قال سيبويه ٢/ ٩٣ « هارون» : « هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة « ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر ، ولا يتوهم به واحدٌ دون آخر له اسم غيره نحو قولك للأسد : أبو الحارث وأسامة ، وللثعلب : ثُعالة وأبو الحصين ، وسَمْسَم ، وللذئب : دَلْدَل ، وأبو جَعْدَة ، وللضبع : أم عامر ، وحضاجر ، وجَعَار وجيَال ، وأم عَتْل ، وقَثَام ، ويقال للضبعان : قَثَم ، ومن ذلك قولهم للغراب : ابن بَرِيح » ، ينظر شرح السيرافي ح٢ الكتاب ٢/ ٩٣ « هارون» .

وهى ثلاثة ، أحدها : الذي له الاسم والكنية كالضبع فإن اسمها « حضاجر» وكنيتها « أم عامر » وكذلك يقال للأسد « أسامة » و« أبو الحارث » وللثعلب « ثعالة » و« أبو الحصين» وللعقرب « شبوة » و« أم عُريط» .

وثانيها : أن يحصل له الاسم دون الكنية كقولنا « قَثَم» لذكر الضَّبُع ولا كنية له .

وثالثها : الذي حصلت له الكنية ولا اسم له كقولنا للحيوان المعين « أبو بَرَاقش»

[**الحكم الثالث**] : الكنية قد تكون بالإضافات إلى الآباء / وإلى ٧
الأمهات وإلى البنين وإلى البنات ، فالكنى بالآباء كما يقال للذئب « أبو جَعْدَه » للأبيض وأبو الجون » ، وأما الأمهات فكما يقال للداهية « أم حُبوكري » وللخمر « أم ليلى » ، وأما البنين فكما يقال للغراب « ابن دأية» وللرجل الذي يكون حاله منكشفًا « ابن جلا» ، وأما البنات فكما يقال للصدى « ابنة الجبل » وللحصاة « بنت الأرض » .

[**الحكم الرابع**] : الإضافة في الكنية قد تكون مجهولة النسب نحو « ابن عِرْسٍ » و« حمارُ رُقْبَانَ »، وقد تكون معلومة النسب نحو « ابن لبون» و« بنت لبون » و« ابن مخاض » و« بنت مخاض » لأن الناقة إذا ولدت ولداً ثم حمل عليها بعد ولادتها فإنها لا تصير مخاضًا إلا بعد سنة و« المخاض » الحامل المقرب فولدها إن كان ذكراً فهو « ابن مخاض» وإن كان أنثى فهى « بنت مخاض » ثم إذا ولدت وصار لها لبن

صارت « لبونا» فأضيف الولد إليها بإضافة معلومة» (١).

[**الحكم الخامس**] : إذا اجتمع الاسم واللقب فالاسم إما أن يكون مضافًا أو لا فإن لم يكن مضافًا أضيف الاسم إلى اللقب يقال « هذا سعيد كرز » و« قيس بطة » ، لأنه يصير المجموع بمنزلة الاسم الواحد ، وأما إذا(٢) كان الاسم مضافًا فهم يفردون « اللقب » فيقولون « هذا عبد الله بطة»(٣) .

[**الحكم السادس**] (٤): المقتضى لحصول الكنية أمور :

أحدهما : الإخبار عن نفس الأمر كقولنا « أبو طالب فإنه كنى بابنه « طالب » .

وثانيها : التفاؤل والرجاء كقولهم « أبو عمرو » لمن يرجو ولداً يطول / عمره » و« أبو الفضل» لمن يرجو أن يكون ولداً جامعًا ٨ و
للفضائل.

وثالثها : الإيماء إلى الضد « كأبي يحيى « للموت» .

ورابعها : أن يكون الرجل إنسانًا مشهوراً وله أبٌ مشهور فيتقارضان الكنية فإن « يوسف » كنيته « أبو يعقوب » و« يعقوب » كنيته « أبو يوسف » .

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٩٥ « هارون » .
(٢) في التفسير « إن » ١/ ٥٢.
(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٣، ٣٤.
(٤) عنوان في التفسير « السر في وضع الكنية » ١/ ٥٢.

وخامسها : اشتهار الرجل بخصلة فيكنى بها إما بسبب اتصافه بها أو انتسابه إليها بوجه قريب أو بعيد »[1].

التقسيم الثاني للأعلام:

العلم إما أن يكون مفرداً كزيد أو مركباً من كلمتين لا علاقة بينهما « كبعلبك » أو بينهما علاقة ، وهي إما علاقة « الإضافة » كعبد الله وأبي زيد ، أو علاقة « الإسناد » وهي إما جملة اسمية أو فعلية ، ومن فروع هذا الباب أنك إذا جعلت جملة اسم علم لم تغيرها البتة بل تتركها بحالها مثل « تأبط شراً » و« برق نحره »[2].

التقسيم الثالث:

العلم إما أن يكون منقولاً أو مرتجلاً أما المنقول فإما أن يكون منقولاً عن لفظ مفيد أو غير مفيد ، والمنقول من المفيد إما أن يكون منقولاً عن الاسم أو الفعل أو الحرف أو ما يتركب منها ، أما المنقول عن الاسم فإما أن يكون عن اسم عين « كأسد وثور » أو عن اسم معنى «كفضل ونصر» أو عن صفة حقيقية « كالحُسن» أو عن صفة إضافية كالمذكور والمردود ، والمنقول عن الفعل إما أن يكون منقولاً عن صيغة الماضي « كشَمَر» أو عن صيغة المضارع « كيَحْمى » أو عن الأمر « كأطرقا» والمنقول عن الحروف كرجل سميته/ بصيغة من صيغ الحروف، ٨ ظ

(١) كأن يكنى بأبي الكرم لشهرته في الكرم واتصافه به .
(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧ : ٢٩.

وأما المنقول عن المركب من هذه الثلاثة فإن كان المركب مفيداً فهو المذكور في التقسيم الثاني وإن كان غير مفيد فهو بقيد ، وأما المنقول عن صوت فهو مثل تسمية بعض العلوية بطباطبا» ، وأما المرتجل فقد يكون قياسًا مثل « عمران ، وحمدان » فإنهما من أسماء الأجناس مثل «سرحان » و« ندمان»وقد يكون شاذًا فلما يوجد له نظير مثل «مُحبب»[1] و« مَوْهَب»[2].

التقسيم الرابع:

الأعلام إما أن تكون للذوات أو المعاني وعلى التقديرين فإما أن يكون « العلم » علم الشخص أو علم الجنس فهينا أقسام أربعة،وقبل الخوض في شرح هذه الأقسام فيجب أن تعلم أن وضع الأعلام للذوات أكثر من وضعها للمعاني لأن أشخاص الذوات هي التي يتعلق الغرض بالإخبار عن أحوالها على سبيل التعيين ، أما أشخاص الصفات فليست كذلك في الأغلب ، ولنرجع إلى أحكام الأقسام الأربعة :

فالقسم الأول : العلم للذوات والشرط فيه أن يكون المسمى مألوفًا للواضع والأصل في المألوفات الإنسان لأن مستعمل أسماء الأعلام هو

(١) في المخطوطة « نجيب » .
(٢) « محَبٌّ » اسم رجل القياس فيه « مُحِب » بالإدغام ، لأنه مُفْعل من المحبة ، والميم زائدة لقولك : أحببت وحببت ، ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهدد ملحقا بجعفر وإظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب (م ح ب) فلذلك كان من الشاذ .
ومن ذلك « موهب» اسم رجل ، ومَوْهَب : اسم مكان ، وكلاهما شاذ ، لأن ما فاؤه واو لا يأتي منه مفْعَل بفتح العين إنما هو مَفْعِل بكسرها نحو : مَوْضِع ومَوْقِع ومَورد ومَوْجِل ومَوعد ، ومن الشاذ مكوزة ومزيد قياسهما : مكازة ومزاد كمفازة ومعاش تقلب الواو والياء فيهما ألفا بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما » ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٣.

الإنسان ، وإلف الشيء بنوعه أتم من إلفه بغير نوعه ، وبعد الإنسان الأشياء التي يكثر احتياج الإنسان إليها وتكثر مشاهدته لها ولهذا السبب وضعوا « أعوج ولاحقًا » علمين لفرسين و« شذقما ، وعليا » لفحلين «وضمران » لكلب و« كساب » لكلبة، وأما الأشياء التي لا يألفها الإنسان فقلما يضعون[1] الأعلام لأشخاصها .

٩و

أمَّا القسم الثاني : فهو اسم الجنس « للذوات وهو مثل « أسامة» للأسد و« ثعالة » للثعلب.

وأما القسم الثالث : فهو وضع الأعلام للأفراد المعينة من الصفات وهو مفقود لعدم الفائدة .

وأما القسم الرابع : فهو اسم الجنس للمعاني والضابط فيه أنا إذا رأينا حصول سبب واحد من الأسباب التسعة المانعة من الصرف ثم منعوه الصرف علمنا أنهم جعلوه علما لما ثبت أن المنع من الصرف لا يحصل إلا عند اجتماع سببين وذكر « ابن جني »[2] أمثلة لهذا الباب وهي تسميتهم « التسبيح » بسبحان و« الغدو » بكيسان لأنهما غير منصرفين ، فالسبب الواحد وهو « الألف والنون » حاصل ولابد من

(١) في المخطوطة « يوضعون » .
(٢) هو : أبو الفتح عثمان بن جني كان أبوه روميًا يونانيًا ، ولد في الموصل قبل ٣٣٠ هـ ، وتوفي سنة ٣٩٢هـ ، تنظر ترجمته في : البلغة ص ١٤١ ، ١٤٢ ، ومقدمة الخصائص تحقيق محمد علي النجار ١/ ٥ : ٦٨ .

حصول العلمية ليتم السببان» [1].

التقسيم الخامس للأعلام:

اعلم أن اسم الجنس قد ينقلب اسم علم كما إذا كان المفهوم من اللفظ أمرًا كليا صالحًا لأن يشترك فيه كثيرون ، ثم إنه في العرف يختص بشخص بعينه مثل « النجم» فإنه في الأصل اسم لكل نجم ثم اختص في العرف بالثريا[2]، وكذلك « السماك » اسم مشتق من الارتفاع ثم اختص بكوكب معين[3] [والله أعلم بذلك][4] .

(١) في اللسان « كيس » : « وَكَيْسَان » أيضًا : اسم للغدر عن ابن الأعرابي .. وقال ابن الأعرابي : الغدر يكنى أبا كَيْسَان ، وقال كراع : هي طائية» ، وفي اللسان « سبح » وقال ابن جني : سبحان اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه بمنزلة عثمان وعمران اجتمع في سبحان التعريف والألف والنون ، كلاهما علة تمنع من الصرف » .
(٢) في اللسان « نجم» « النجم في الأصل : اسم لكل واحد من كواكب السماء وهو بالثريا أخص فإذا أطلق فإنما يراد به هي » .
(٣) ينظر : اللسان « سمك » .
(٤) زيادة في المخطوطة .

فصـــل

معقود في أحكام أسماء الأجناس والأسماء المشتقة

وهي كثير أما أحكام أسماء الأجناس فهي أمور :

الحكم الأول : الماهية قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة ، وقد ثبت في العقليات أن المركب قبل البسيط في الجنس وأن البسيط قبل المركب في الفصل وثبت بحسب الاستقراء أن قوة / الجنس سابقة على قوة ٩ظ
الفصل في الشدة والقوة فوجب أن تكون أسماء الماهيات المركبة سابقة على أسماء الماهيات البسيطة» .

الحكم الثاني : أسماء الجناس سابقة بالرتبة على الأسماء المشتقة لأن الاسم المشتق متفرع على الاسم المشتق منه فلو كان اسمه أيضًا مشتقا لزم إما التسلسل أو الدور وهما محالان فيجب الانتهاء في الاشتقاقات إلى أسماء موضوعة جامدة فالموضوع غني عن المشتق والمشتق محتاج إلى الموضوع فوجب كون الموضوع سابقا بالرتبة على المشتق ويظهر بهذا أن هذا الذي يعتاده اللغويون والنحويون من السعي البليغ في أن يجعلوا كل لفظ مشتقا من شيء آخر سعيٌ باطل وعمل ضائع»[1].

الحكم الثالث : الموجود إما واجب وإما ممكن والممكن إما متحيز أو حال في المتحيز أو لا متحيز ولا حال في المتحيز أما هذا القسم الثالث فالشعور به قليل ، وإنما يحصل الشعور بالقسمين الأولين ، ثم إنه ثبت

---

(١) راجع المسألة « ٢٨» في الإنصاف ١/ ٢٣٥ : ٢٤٥ « القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر ؟

بالدليل أن المتحيزات متساوية في تمام ذواتها وأن الاختلاف بينهما إنما يقع بسبب الصفات القائمة بها فالأسماء الواقعة على كل واحد من أنواع الأجسام يكون المسمى بها مجموع الذات مع الصفات المخصوصة القائمة بها ، هذا هو الحكم في الكثير الأغلب » .

وأما حكم الأسماء المشتقة فهي أربعة:

الحكم الأول : ليس من شروط الاسم المشتق أن يكون الذات موصوفة بالمشتق منه بدليل أن المعلوم مشتق من / العلم مع أن العلم غير ١٠ و
قائم بالمعلوم وكذا القول في المذكور والمرئي والمسموع وكذا القول في اللائق والرامي .

الحكم الثاني : شرط صدق المشتق حصول المشتق منه في الحال بدليل « أن من كان كافرًا ثم أسلم فإنه يصدق عليه أنه ليس بكافر وذلك يدل على أن بقاء المشتق منه في الحال شرط في صدق الاسم المشتق» .

الحكم الثالث : المشتق منه إن كان ماهية مركبة لا يمكن حصول أجزائها على الاجتماع مثل الكلام والقول والصلاة فإن الاسم المشتق إنما يصدق على سبيل الحقيقة عند حصول الجزء الأخير من تلك الأجزاء».

الحكم الرابع : المفهوم من الضارب أنه شيء ما له ضرب فإما أن ذلك الشيء جسم أو غيره فذلك خارج عن المفهوم لا يعرف إلا بدلالة الالتزام » .

فصل

عقدته في تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني، وذكر الأحكام المفرعة على هذين القسمين، وفيه مسائل

المسألة الأولى: في لفظ الإعراب وجهان:

أحدهما: أن يكون مأخوذا من قولهم «أعرب عن نفسه» إذا بيَّن ما في ضميره، فإن الإعراب إيضاح المعنى [1].

والثاني: أن يكون «أعرب» منقولا من قولهم: عَرِبتْ معدةُ الرجل «إذا فسدت وكان المراد من «الإعراب» - «إزالة الفساد ورفع الإبهام مثل «أعجمتُ / الكتاب بمعنى أزلت عجمته»[2]. ١٠ ظ

(١) قال ابن جني في الخصائص ١/ ٣٥: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجا «نوعا» واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه».
وقال ١/ ٣٦: «وأما لفظة فإنه مصدر أعربتُ عن الشيء إذا أو ضحتُ عنه، وفلان مُعرب عما في نفسه أي مبيّن له، وموضح عنه». وينظر اللسان «عرب».

(٢) وقال ابن جني في الخصائص ١/ ٣٧: «وكأنه من قولهم: عَرِبت معدته أي: فَسَدت، كأنها استحالت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب: من صورة إلى صورة».
وفي اللسان مادة «عرب»: «وعَرِبتْ معدته بالكسر عَرَبًا: فَسَدَتْ، وقيل: فسدت مما يَحْمل عليها» وفي اللسان «عجم»: «وأعْجَمَ الكتاب، وعَجَمه: نقطه، قال ابن جني: أعْجمْتُ الكتاب: أزلت استعجامه، قال ابن سيده: وهو عنده على السلب؛ لأن أفعلتُ وإن كان أصلها الإثبات فقد تجيء للسلب، كقولهم: أشكيتُ زيدًا أي أزلت له عما يشكوه، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ سورة طه آية ١٥ تأويله والله أعلم عند أهل النظر أكاد أظهرها» وينظر أسرار العربية ص ٣٢، وسر الصناعة ١/ ٣٧، ٣٨.

المسألة الثانية : إذا وضع لفظ « الماهية » وكانت تلك « الماهية» مورداً لأحوال مختلفة وجب أن يكون اللفظ مورداً لأحوال مختلفة لتكون الأحوال المختلفة اللفظية دالة على الأحوال المختلفة المعنوية كما أن جوهر اللفظ لما كان دالا على أصل « الماهية » كان اختلاف أحواله دالا على اختلاف الأحوال المعنوية فتلك الأحوال المختلفة اللفظية الدالة على الأحوال المختلفة هى الإعراب » .

المسألة الثالثة : الأفعال والحروف أحوال عارضة للماهيات والعوارض لا تعرض لها عوارض أخرى هذا هو الحكم الأكثريّ ، وإنما الذي يعرض لها الأحوال المختلفة هى الذوات والألفاظ الدالة عليها هى الأسماء فالمستحق للإعراب بالوضع الأول هو الأسماء »[1].

المسألة الرابعة : إنما اختص الإعراب بالحرف الأخير من الكلمة لوجهين :

الأول : « أن الأحوال العارضة للذات لا توجد إلا بعد وجود الذات واللفظ لا يوجد إلا وجود الحرف الأخير منه فوجب أن تكون العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا تحصل إلا بعد تمام الكلمة » .

(١) وقال ابن الدهان في كتاب الفصول في العربية ص ٣ : « الإعراب هو البيان ، وهو أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال » وينظر التخمير ١/ ٢٠١ ، ٢٠٢ ، وعلل النحو للوراق ص ١٨٨ وأسرار العربية ص ٣٢ ، ٣٣ ، والإيضاح في علل النحو ص ٧٧ ، ٧٨.

الثاني : « أن اختلاف حال الحرف الأول والثاني من الكلمة للدلالة على اختلاف أوزان الكملة فلم يبق لقبول الأحوال الإعرابية إلا الحرف الأخير من الكلمة » .

المسألة الخامسة : « الإعراب ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة في أواخر الكلمات بدليل أنها موجودة في المبنيات ، والإعراب غير موجود فيها بل الإعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس والإعراب حالة معقولة لا محسوسة »[1].

المسألة السادسة : « إذا قلنا في الحرف إنه متحرك أو ساكن فهو مجاز لأن الحركة والسكون من صفات الأجسام والحرف ليس بجسم بل المراد من حركة الحرف صوت مخصوص / يوجد عقيب التلفظ بالحرف، والسكون عبارة عن أن يوجد الحرف من غير أن يعقبه ذلك الصوت المخصوص المسمى بالحركة»[2].

المسألة السابعة : الحركات إما صريحة أو مختلسة ، والصريحة إما مفردة أو غير مفردة فالمفردة ثلاثة وهى « الفتحة والكسرة والضمة» ، وغير المفردة ما كان بين بين وهى ستة لكل واحدة قسمان ، فللفتحة ما بينها وبين الكسرة أو ما بينها وبين الضمة على هذا القياس فالمجموع تسعة وهى إما « مشبعة» أو « غير مشبعة» فهى ثمانية عشر والتاسعة

(١) ينظر : أسرار العربية ٣٣.
(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٦ ، ٧ ، ٣٢.

عشر المختلسة وهي ما تكون حركة وإن لم يتميز لها في الحس مبدأ[1] وتسمى الحركة المجهولة وبها قرأ « أبو عمرو »[2].

﴿ فتوبوا إلى بارئكم﴾[3] مختلسة الحركة من « بارئكم » وغير ظاهرة بها ».

المسألة الثامنة : « لما كان المرجع بالحركة والسكون في هذا الباب إلى أصوات مخصوصة لم يجب القطع بانحصار الحركات في العدد المذكور » قال « ابن جني » « اسم المفتاح بالفارسية وهو : « كليد » لا يعرف أن أوله متحرك أو ساكن ، قال وحدثني « أبو علي »[4] قال :

(١) في التفسير ١/ ٥٦« وإن لم يتميز في الحس لها مبدأ » .
(٢) هو : أبو عمرو بن العلاء إمام القراء في البصرة ، وأحد السبعة الذين ميزّهم ابن مجاهد ، ولد بمكة سنة ٦٨هـ ، ونشأ بالبصرة ، وتوفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ ، ينظر السبعة ٧٩ : ٨٥ .
(٣) البقرة من الآية ٥٤ ، وقوله « إلى بارئكم « متعلقة » بتوبوا » والمشهور كسر الهمزة ، لأنها حركة إعراب ، وروى عن أبي عمرو ثلاثة أوجه أخر : الاختلاس ، وهو الإتيان بحركة خفية ، والسكون المحض ، وهذه قد طعن عليها جماعة من النحويين ، ونسبوا راويها إلى الغلط على أبي عمرو ، وقال سيبويه إني أختلس أبو عمرو فظنه الراوي سكّن ولم يضبط ، وقال المبرد : لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر ، وقراءة أبي عمرو لحن » . ينظر : الدر المصون للسمين الحلبي ١/ ٣٦١ : ٣٦٥ ، والسبعة لابن مجاهد ص ١٥٥ ، ١٥٧ ، والخصائص ١/ ٧٢ ، ٧٣.
(٤) هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي ، كان إمام وقته في علم النحو ولد بمدينة فَسَا من أعمال فارس ، ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ وتوفي سنة ٣٧٧هـ .
تنظر ترجمته في : البلغة ص ٨٠ : ٨١ ، والبغية ١/ ٤٩٦.

«دخلت بلدة فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل فتعجبت منها وأقمت هناك أياما فتكلمت أيضًا بها ، فلما فارقت تلك البلدة نسيتها[1] .

المسألة التاسعة : الحركة الإعرابية متأخرة عن الحرف تأخرًا بالزمان ويدل عليه وجهان :

الأول : أن الحروف الصلبة كالباء والتاء والدال « وأمثالها إنما تحدث في آخر زمان حبس النفس / وأول إرساله وذلك أن فاصل ما بين الزمانين [غير منقسم ، والحركة صوت يحدث عند إرسال النفس ، ومعلوم أن ذلك الآن متقدم على ذلك الزمان][2] فالحرف متقدم على الحركة » .

الثاني : أن الحروف الصلبة لا تقبل التمديد والحركة قابلة للتمديد فالحرف والحركة لا يوجدان معًا ولكن الحركة لا تتقدم على الحرف فبقي أن يكون الحرف متقدمًا على الحركة »[3].

المسألة العاشرة : الحركات أبعاض من حروف المد واللين ويدل عليه وجوه :

الأول : أن حروف المد واللين قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لها في النقصان إلا هذه الحركات » .

(١) ينظر : الخصائص ١/ ٩١ ، ٩٢ .
(٢) نقص في المخطوط وهو في التفسير الكبير ١/ ٥٦.
(٣) ينظر : سر الصناعة ١/ ٢٨: ٣٣.

الثاني : « أن هذه الحركات إذا مددناها ظهرت حروف المد واللين فعلمنا أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف » .

الثالث : لو لم تكن هذه الحركات أبعاضًا لهذه الحروف لما جاز الاكتفاء بها لأنها إذا كانت مخالفة لها لم تسد مسدها فلم يصح الاكتفاء بها منها بدليل استقراء « القرآن » و« النثر » والنظم وبالجملة ، فهب أن إبدال الشيء من مخالفة القريب منه جائز ، إلا أن إبدال الشيء من بعضه أولى فوجب حمل الكلام عليه » [1].

المسألة الحادية عشرة[2]:

الابتداء بالحرف الساكن محال عند قوم وجائز عند آخرين لأن الحركة عبارة عن الصوت الذي يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال »[3] .

المسألة الثانية عشر:

أثقل الحركات الضمة لأنها لا تتم إلا بضم الشفتين ولا يتم ذلك إلا بعمل العضلتين الصلبيتين الواصلتين إلى طرفي الشفة،وأما «الكسرة » فإنه يكتفى في تحصيلها العضلة الواحدة الجارية ثم الفتحة يكفي فيها عمل ضعيف لتلك العضلة ، وكما دلت هذه المعالم التشريحية على ما ذكرناه فالتجربة تظهره أيضًا واعلم أن الحال فيما ذكرناه يختلف بحسب

(١) ينظر : سر الصناعة ١/ ١٧ : ٢٣.
(٢) عنوان في التفسير « الابتداء بالساكن» .
(٣) ينظر : الخصائص ١/ ٩٠ : ٩٣ ، وسر الصناعة ١/ ٧.

أمزجة البلدان ، فإن أهل « أذربيجان » يغلب على جميع ألفاظهم إشمام الضمة ، وكثير من البلاد يغلب على لغاتهم إشمام « الكسرة »[1]. والله أعلم .

المسألة / الثالثة عشرة[2]:

١٢ و

الحركات الثلاثة مع السكون إن كانت إعرابية سميت بالرفع والنصب والجر أو الخفض[3] والجزم وإن كانت بنائية سميت بالفتح والضم والكسر والوقف »[4].

المسألة الرابعة عشرة[5]:

ذهب قطرب[6] إلى أن الحركات البنائية مثل الإعرابية والباقون خالفوه[7] وهذا الخلاف لفظي فإن المراد من التماثل[8] إن كان هو التماثل في الماهية فالحس يشهد بأن الأمر كذلك وإن كان المراد حصول التماثل في كونها مستحقة بحسب العوامل المختلفة فالعقل يشهد أنه ليس كذلك.

(١) ينظر : سر الصناعة ١/ ٥٣: ٥٦.
(٢) في المخطوط « عشر » والصواب : عشرة .
(٣) في المخطوط « والحفض » .
(٤) ينظر ك التذييل والتكميل ١/ ١٣٧، ١٣٨، ١٤٤ ، والنكات الحسان ص ٣٥.
(٥) في المخطوط « عشر » والصواب : عشرة .
(٦) هو : محمد بن المستنير الملقب بقطرب ، والقطرب : دُويبة- تسعى طوال الليل لا تفتر أخذ النحو عن سيبويه ، وهو الذي لقبه بقطرب ، توفى سنة ٢٠٦هـ تنظر ترجمته في : البلغة ص ٢١٤ ، والبغية ١/ ٢٤٢.
(٧) ينظر الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ ، ٧١ .
(٨) في المخطوط « فإن المراد من المماثل إن كان هو المماثل » .

البنائية بالمجاري لأن الجري إنما يكون لما يوجد تارة ويعدم تارة والمبني لا يزول عن حالة فلم يجز تسميته بالمجاري بل كان الواجب أن يقال « المجاري أربعة وهي : الأحوال الإعرابية - والجواب - « المبنيات قد تحرك عند الدرج ولا تحرك عند الوقف فلم تكن تلك الأحوال لازمة لها مطلقاً »[1].

المسألة الثامنة عشرة[2]:

الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل بحركة أو حرف تحقيقا أو تقديراً [3]. أما الاختلاف فهو عبارة عن موصوفيه آخر تلك

(١) قال السيرافي في شرحه للكتاب ١/ ٦٤: ٦٥« فإن قال قائل ، فقد يروي عن المازني أنه غلط سيبويه في قوله « على ثمانية مجار » وزعم أن المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها ، وإن الجري لما يكوّن مرة في شيء يزول عنه ، والمبني لا يزول عن بنائه ، وكان ينبغي أن يقول : على أربعة مجارٍ على الرفع والنصب والجر والجزم ، ويدع ما سواهن .
فالجواب في ذلك - وبالله التوفيق - أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن ، وإنما تلزمهن الحركات في الدراج ، وليس كذا صدور الكلام ، وأوسطها ، فجاز أن تصف حركات أواخر الكلم من الجري بما لا تصف به أوائلها وأواسطها ، لأن الحركات الأوائل والأوساط لوازم في الأحوال كلها .
وجه ثان : أن أواخر الكلم هن مواضع التغير ، فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهن ، وإن كان بعض حركاتهن لازما في حال ، ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامة « حروف الإعراب » وقد علمت أن المبنيات لا يعربن ، وإنما سماهن حروف الإعراب ، لأن الإعراب يكون فيهن إذا أجريت الكلمة ».
(٢) في المخطوط « عشر ».
(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١/ ١١٥، ١١٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣١: ٣٣ تحقيق فواز الشعار - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م - طبعة أولى .

الكلمة بحركة أو سكون بعد أن كان موصوفا بغيرها ولا شك أن تلك الموصوفية حالة معقولة لا محسوسة فلهذا المعنى قال « عبد القاهر النحوي » : « الإعراب حالة معقولة لا محسوسة وأما قوله باختلاف العوامل فاعلم أن اللفظ الذي تلزمه حالة واحدة أبداً هو « المبني » وأما الذي يختلف آخره فقسمان :

أحدهما : « أن لا يكون معناه قابلاً للأحوال المختلفة كقولنا « أخذت المال من زيد » فتكون « من» ساكنة ثم تقول « أخذت المال من الرجل » فتفتح النون ثم تقول « أخذت المال من ابنك » فتكون مكسورة فها هنا اختلف آخر هذه الكلمة إلا أنه ليس / بإعراب لأن المفهوم من ١٣ و
كلمة « مِنْ » لا يقبل الأحوال المختلفة في المعنى .

وأما القسم الثاني : وهو الذي يختلف آخر الكلمة عند اختلاف أحوال معناها فذلك هو الإعراب » .

المسألة التاسعة عشرة[1]:

أقسام الإعراب ثلاثة :

الأول : الإعراب بالحركة ، وهي في أمور ثلاثة :

أحدها : الاسم الذي لا يكون آخره حرفا من حروف العلة سواء كان أوله أو وسطه معتلا أو لم يكن نحو : « رجل » و« وعد » و«ثوب»،

وثانيها : أن يكون آخر الكلمة واواً أو ياء ويكون ما قبله ساكنا ، فهذا[1]

(١) في المخطوطة « عشر » .

كالصحيح في تعاقب الحركات عليه ، تقول « هذا ظبي وغزو » ومن هذا الباب المدغم فيهما كقولك « كرسيّ وعدو» لأن المدغم يكون ساكنًا فسكون « الياء » من « كرسي» والواو من « عدو»كسكون « الياء » من « ظبي » ، والزاي من « غزو » ، **وثالثها** : أن تكون الحركة المتقدمة على الحرف الأخير من الكلمة كسرة وحينئذ[٢] يكون الحرف ياء وإذا كان آخر الكلمة « ياء » قبلها كسرة كان في الرفع والجر على صورة واحدة وهي السكون ، وأما في النصب فإن « الياء » تحرك بالفتحة ، قال الله تعالى : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾[٣] .

القسم الثاني : من الإعراب ما يكون بالحرف وهو في أمور ثلاث : **أحدها** : في الأسماء الستة مضافة وذلك جاءني أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه وكذا في البواقي ، **وثانيها** :«كلا» مضافا إلى مضمر ، تقول « جاءني كلاهما » و« مررت بكليهما » و« رأيت كليهما » ، **وثالثها** : التثنية والجمع ، تقول « جاءني مسلمان ومسلمون » و« رأيت مسلمين ومسلمين » و« مررت بمسلمين ومسلمين » .

والقسم الثالث : الإعراب / التقديري وهو في الكلمة التي يكون ١٣
آخرها ألفا وتكون الحركة التي قبلها فتحة فإعراب هذه الكلمة في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة ، وتقول « هذه رحىً» و« رأيت

(١) في المخطوط « وهذا » .
(٢) في المخطوط «حٌ» وفي التفسير « وحينئذ » ١/ ٥٨.
(٣) سورة الأحقاف من الآية ٣١، والآية مكّررة في المخطوطة .

رحيً» و« مررت برحىً» [١].

المسألة العشرون:

أصل الإعراب أن يكون بالحركة لأنا ذكرنا أن الأصل في الإعراب أن يجعل الأحوال العارضة للفظ دلائل على الأحوال العارضة للمعين والعارض للحرف هو الحركة لا الحرف الثاني ، وأما الصور التي جاء إعرابها بالحروف فذلك للتنبيه على أن هذه الحروف من جنس تلك الحركات » [٢].

المسألة الحادية والعشرون:

الاسم المعرب ويقال له المتمكن نوعان:

أحدهما : ما يستوفي حركات الإعراب والتنوين وهو المنصرف والأمكن .

والثاني : ما لا يكون كذلك بل يحذف عنه الجر والتنوين ويحرك بالفتح في موضع الجر إلا إذا أضيف أو دخله « لام التعريف » ويسمى غير المنصرف[٣] . والأسباب المانعة من الصرف تسعة فمتى حصل للاسم اثنان منها أو تكرر سبب واحد فيه امتنع من الصرف وهي «العلمية والتأنيث اللازم لفظا ومعنى ووزن الفعل الخاص به أو الغالب عليه

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٧: ٥٠.
(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥١: ٥٧.
(٣) ينظر شرح الأشموني ٣/ ٢٢٧: ٢٣٠.

والوصفية والعدل والجمع الذي ليس على زنة واحدة والتركيب والعجمة في الأعلام خاصة والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث»[1].

المسألة الثانية والعشرون:

إنما صار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعًا من الصرف لأن كل واحد منها فرع والفعل فرع عن الاسم ، فإذا حصل في الاسم سببان من هذه التسعة صار هذا[2] الاسم شبيها بالفعل في الفرعية وتلك المشابهة تقتضي منع الصرف فهذه مقدمات أربع ، « المقدمة الأولى » في بيان أن كل واحد من هذه التسعة فرع ، أما بيان أن العلمية فرع فلأن وضع الاسم للشيء لا يمكن إلا بعد صيرورته / ومعلوما للشيء في الأصل لا ١٤ و
يكون معلوما ثم يصير معلوما ، وأما أن التأنيث فرع فبيانه تارة بحسب اللفظ وأخرى بحسب المعنى ، وأما بحسب اللفظ فلأن كل لفظة وضعت لماهية فإنها تقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث ، وإما بحسب المعنى فلأن الذكر أكمل من الأنثى والكامل مقصود بالذات والناقص بالعرض ، وأما أن الوزن الخاص بالفعل أو الغالب عليه فرع فلأن وزن الفعل فرع للفعل والفعل فرع للاسم وفرع الفرع فرع ، وأما أن الوصف فرع فلأن الوصف فرع عن الموصوف ، وأما أن العدل فرع فلأن العدول عن الشيء إلى غيره مسبوق

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٢٧، ٣٢٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٣٠.
(٢) في التفسير « ذلك » ١/ ٥٨.

بوجود ذلك الأصل وفرع عليه ، وأما أن الجمع الذي ليس علي زنته واحد فرع فلأن ذلك الوزن فرع علي وجود الجمع لأنه لا يوجد إلا فيه والجمع فرع على الواحد لأن الكثرة فرع على الوحدة وفرع الفرع فرع وبهذا الطريق يظهر أن التركيب فرع وأما أن العجمة فرع فلأن تكلم كل طائفة بلغة أنفسهم أصل وبلغة غيرهم فرع ، وأما أن « الألف والنون» «في» سكران وأمثاله يفيدان الفرعية فلأن « الألف والنون» زائدان على جوهر الكلمة ، والزائد فرع فثبت بما ذكرنا أن هذه الأسباب التسعة توجب الفرعية»[1].

المقدمة الثانية : « في بيان أن الفعل فرع والدليل عليه أن الفعل عبارة عن اللفظ الدال على وقوع المصدر في زمان معين فوجب كونه فرعا على المصدر ».

والمقدمة الثالثة : أنه لما ثبت ما ذكره ثبت أن الاسم الموصوف ١٤ و
بأمرين من تلك الأمور التسعة يكون مشابها للفعل في الفرعية ومخالفا له في كونه اسما في ذاته والأصل في الفعل عدم الإعراب كما ذكرنا فوجب أن يحصل في مثل هذا الاسم أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى إعرابها من أكثر الوجوه ويمنع من إعرابها من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به» .

المسألة الثالثة والعشرون :

إنما ظهر هذا الأثر منع التنوين والجر لأجل أن التنوين يدل على

(١) ينظر : المقتصد ٢/ ٩٦٣ : ٩٦٥ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٣٠: ٢٤٢.

كمال حال الاسم فإذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دل على كمال حاله ، وأما الجر فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب ، وأما الجر فغير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل لا جرم وسلب عنها الجر الذي هو من خواص الأسماء » .

المسألة الرابعة والعشرون :

« هذه الأسماء بعد أن سلب عنها الجر إما أن تترك ساكنة في حال الجر أو تحرك والتحريك أولى تنبيها على أن المانع من هذه الحركة عرضي لا ذاتي ثم النصب أولى الحركات لأنا رأينا أن النصب حمل على الجر في التثنية والجمع السالم ، فلزم هنا حمل الجر على النصب تحقيقا للمعارضة» .

المسألة الخامسة والعشرون :

« اتفقوا على أنه إذا دخل على ما لا ينصرف الألف واللام أو أضيف انصرف[1] كقوله مررت بالأحمر والمساجد وعُمَركم ثم قيل السبب فيه « أن الفعل لا تدخل عليه الألف واللام والإضافة فعند دخولهما على الاسم خرج الاسم عن مشابهة[2] الفعل ، قال « عبد القاهر»: « هذا ضعيف لأن هذه الأسماء إنما شابهت الأفعال لما حصل فيها من الوصفية ووزن الفعل وهذه المعاني باقية عند دخول الألف واللام والإضافة فيها / فبطل قولهم أنه زالت المشابهة وأيضا فحروف

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤١، ٤٢، والتذييل والتكميل ١/ ١٤٧.
(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١/ ١٤٧ « إنما جرّ بالكسرة في هاتين الحالتين لأنه دخله ما عاقب التنوين ، والاسم إذا دخله التنوين جرّ بالكسرة ، فكذلك إذا دخله ما عاقبه » .

الجر الفاعلية والمفعولية من خواص الأسماء ثم إنها تدخل على الأسماء مع أنها تبقى غير منصرفة ، والجواب عن الأول « أن الإضافة ولام التعريف من خواص الأسماء فإذا حصلتا في هذه الأسماء فهي وإن ضعفت في الاسمية بسبب كونها مشابهة للفعل إلا أنها قويت بسبب حصول خواص الأسماء فيها إذا عرفت هذا فنقول « أصل الاسمية يقتضي قبول الإعراب من كل الوجوه إلا أن المشابهة للفعل صارت معارضة للمقتضي فإذا صار هذا المعارض معارضًا بشيء آخر ضعف المعارض فعاد المقتضى عاملاً عمله » ، وأما « السؤال الثاني « فجوابه» أن لام التعريف والإضافة يضادان التنوين ، والضدان متساويان في القوة فلما كان التنوين دليلا على كمال القوة فكذلك الإضافة . وحروف التعريف »[1] .

المسألة السادسة والعشرون :

لو سميت رجلاً بأحمر لم تصرفه بالاتفاق لاجتماع « العلمية

(١) في المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر ٢/ ٩٦٧ ، ٩٦٨ « إن قيل على هذه الطريقة : لمَ أعيد الجر في حال الإضافة والألف واللام ؟ فالجواب من وجهين:
أحدهما : أن القصد أن يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله ، فلما كان كذلك مُنِعَ الجر في بعض الأحوال دون جميعها لئلا يجري أعراب الاسم المفرد مجرى إعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال .
والوجه الثاني : أن الاسم إذا دخلته الإضافة أو الألف واللام خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل البتة عليه ، وإذا خرج من شبهه أعيد إليه ما أخذ منه لأجل مشابهته .
قال الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - ويلزم على هذا ألا تدخل حروف الجر الأفعال ، فكان يجب أن يعاد معها الجر والتنوين ، لأن الاسم يخرج بها عن شبه الفعل ، وقال : وأجيب عنه بجوابين ... إلخ».

ووزن الفعل »[1] أما إذا نكرته فقال س : « لا أصرفه »[2] وقال : الأخفش[3] «أصرفه»[4]، واعلم أن الجمهور يقولون في تقرير مذهب س على ما يحكى أن « المازني » قال « قلت للأخفش كيف قلت «مررت بنسوة أربع » فصرفت مع وجود الصفة ووزن الفعل ، قال « لأن أصله الاسمية فقلت « فكذلك لا تصرف « أحمر » اسم رجل إذا نكرته لأن أصله الوصفية » ، « قال المازني » : « فلم يأت الأخفش بمقنع»[5] وأقول « كلام المازني ضعيف لأن الصرف ثبت على وفق الأصل في قوله « مررت بنسوة أربع » لأنه يكفي في عود الشيء إلى حكم الأصل أدنى

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٣١ ، والمقتصد ٢/ ٩٦٨ ، ٩٦٩.

(٢) قال سيبويه ١/ ٢١ (هارون : « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، وذلك نحو : أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، فهذا بناء أذهب وأعلم ، فيكون في موضع الجر مفتوحا ، استثقلوه حين قارب في الكلام ، ووافق البناء » .
وقال السيرافي في شرحه ٢/ ٤٣» .. « أحمر » وقع في أول أحواله صفة على وزن الفعل ، فشارك الفعل في حال فعليته في الوزن ، وفي معنى الصفة ، فمنع الصرف لذلك » .

(٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي ، الأخفش الأوسط ، مولى بن مجاشع بن دارم من أهل بلخ ، قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه توفى ٢١٥هـ .
تنظر ترجمته في : البلغة ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٩ .

(٤) وأبو علي الفارسي أجاز فيه الوجهين . وفي أوضح المسالك ٤/ ١٣٥» ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية كـ « أحمر » ،« سكران» فسيبويه يبقيه غير منصرف ، وخالفه الأخفش في الحواشي ، ووافقه في الأوسط » ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٣٢، ٣٣٣ ، وينظر شرح المفصل للخوارزمي ١/ ٢٢٣ ، ٢٢٤.

(٥) ينظر : شرح المفصل للأندلسي ١/ ٩٢ ، والتخمير للخوارزمي ١/ ٢٢٣ حاشية (٧) .

سبب/ بخلاف المنع من الصرف فإنه على خلاف الأصل فلا يكفي فيه ١٥ ظ
إلا السبب القوي ، و« أقول » الدليل على صحة مذهب (سيبويه) أنه حصل فيه وزن الفعل والوصفية الأصلية فوجب كونه غير منصرف ، أما « المقدمة الأولى: » فهى إنما تتم بتقرير ثلاثة أشياء :

الأول :« ثبوت وزن الفعل وهو ظاهر » .

والثاني : « الوصفية والدليل عليه أن « العلم إذا نكر صار معناه الشيء الذي يسمى بذلك الاسم فإذا قيل « رب زيد رأيته » كان معناه «رب شخص مسمى باسم زيد رأيته ومعلوم أن كون الشخص مسمى بذلك الاسم صفة لا ذات » .

والثالث : « أن الوصفية أصلية والدليل عليه أن لفظ « الأحمر » حيث كان وصفا كان معناه الاتصاف بالحمرة ، فإذا جعل علما ثم نكر كان معناه كونه مسمى بهذا الاسم وكونه كذلك صفة إضافية عارضة له فالمفهومان اشتركا في كون كل واحد منهما صفة إلا أن الأول يفيد صفة حقيقية ، والثاني « يفيد » صفة إضافية والقدر المشترك بينهما كونه صفة فثبت بما ذكرنا أنه حصل فيه وزن الفعل والوصفية الأصلية فوجب كونه غير منصرف لما ذكرناه ، فإن قيل يشكل ما ذكر بالعلم الذي ما كان وصفا فإنه عند التنكير ينصرف مع أنه عند التنكير يفيد الوصفية بالبيان الذي ذكرتم ، قلنا إنه وإن صار عند التنكير وصفا إلا أن وصفيته ليست أصلية لأنها ما كانت صفة قبل ذلك بخلاف « الأحمر » فإنه كان صفة قبل ذلك والشيء الذي يكون في الحال صفة مع أنه كان قبل ذلك صفة

كان أقوى في الوصفية مما لا يكون كذلك فظهر الفرق واحتج «الأخفش» بأن المقتضى للصرف قائم وهو الاسمية والعارض الموجود لا يصلح معارضا لأنه علم منكر والعلم / المنكر موصوف بوصف كونه ١٦ ظ
منكراً ، والموصوف باق عند وجود الصفة فالعلمية قائمة في هذه الحالة والعلمية تنافي الوصفية ، فقد زالت الوصفية فلم يبق سوى وزن الفعل والسبب الواحد لا يمنع من الصرف : والجواب : « أنا بينا بالدليل العقلي أن « العلم » إذا جعل منكرا صار وصفا في الحقيقة فسقط هذا الكلام »[1].

المسألة السابعة والعشرون:

قال س : والسبب الواحد لا يمنع الصرف خلافا للكوفيين ، حجة (سيبويه) أن المقتضى للصرف قائم وهو الاسمية والبيان أقوى من الواحد فعند حصول السبب الواحد وجب البقاء على الأصل ، وحجة الكوفيين قولهم : المقدم وقد قيل أيضًا :

وما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداسَ في مجمع[2]

(١) ينظر : أوضح المسالك ٤/ ١٢٤، ١٣٥ ، وعدة السالك جـ٣ ٤ / ١٢٤ ، والتصريح ٢/ ٢١٣، ٢١٤ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٣٤ ، ٢٣٥.

(٢) البيت لعباس بن مرداس ، وهو من المتقارب . ديوانه ص ٨٤ . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٠ ، ٤٣١، والتخمير للخوارزمي ١/ ٢٢٢، وابن يعيش ١/ ٦٨ ، والإنصاف ٢/ ٤٩٩ ، وحواشي المفصل للزمخشري ص ٦٦، والخزانة ١/ ١٤٧.

وجوابه : « أن الرواية الصحيحة في هذا البيت » يفوقان شيخي في مجمع »[1].

المسألة الثامنة والعشرون:

قال س : « ما لا ينصرف يكون في موضع الجر مفتوحًا[2]، واعترضوا عليه بأن الفتح من باب « البناء » ومال لا ينصرف غير مبني ، وجوابه : أن « الفتح اسم لذات الحركة من غير بيان أنها إعرابية أو بنائية »[3].

المسألة التاسعة والعشرون:

إعراب الأسماء ثلاثة « الرفع والنصب والجر » وكل واحد منها علامة على معنى فالرفع علم على الفاعلية ، و« النصب» علم على المفعولية ، و« الجر » علم الإضافة ، وأما « التوابع» فإنها في حركاتها مساوية للمتبوعات» .

المسألة الثلاثون:

السبب في كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف إليه مجرورا ، وجوه :

الأول : « أن » الفاعل » واحد و« المفعول « أشياء كثيرة ، لأن

(١) نُسبت هذه الرواية للمبرد ، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٠، والخزانة ١/ ١٤٨.

(٢) الكتاب ١/ ٢١ (هارون) ونصه « فيكون في موضع الجر مفتوحًا ».

(٣) ينظر : شرح السيرافي للكتاب ٢/ ٤٠.

الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين / وإلى ثلاثة ثم يتعدى ١٦
أيضا إلى المفعول له وإلى الظرفين وإلى المصدر والحال فلما كثرت المفاعيل اختير لها أخف الحركات وهو النصب ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة في العدد مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال » .

الثاني : « أن مراتب الموجودات ثلاثة : « مؤثر لا يتأثر » وهو الأقوى ، وهو درجة الفاعل ، و« مؤثر لا يؤثر » وهو الأضعف وهو درجة « المفعول » ، وثالث « يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار » وهو المتوسط وهو درجة « المضاف إليه ، والحركات أيضا ثلاثة ، « أقواها » الضمة، «أضعفها » الفتحة ، و« أوسطها» الكسرة ، فألحقوا كل نوع بشبيهه فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام ، و« الفتح» الذي هو أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام ، و« الجر» الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام » .

الثالث : « الفاعل مقدم على المفعول لأن الفعل لا يستغنى عن الفاعل وقد يستغنى عن المفعول ، فالتلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية فلا جرم أعطوه أثقل الحركات عند قوة النفس ، وجعلوا أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك » .

المسألة الحادية والثلاثون:

المرفوعات سبعة « الفاعل والمبتدأ وخبره واسم كان واسم ما ولا

المشبهتين بليس وخبر « إن » وخبر « لا » النافية للجنس[1] ، ثم قال «الخليل»[2] الأصل في الرفع « الفاعل » والبواقي مشبهة بهوقال سيبويه الأصل هو المبتدأ أو البواقي مشبهة به وقال «الأخفش» « كل واحد منها أصل بنفسه ، واحتج « الخليل » بأن جعل الرفع إعرابًا للفاعل أولى من جعله إعرابًا للمبتدأ والأولوية / تقتضي أولوية : بيان الأول أنك إذا ١٧
قلت « ضرب زيدٌ بكرٌ »[3] بإسكان المهملتين لم يعرف أن « الضارب » من هو ؟ والمضروب من هو ؟ - أما إذا قلت « زيد قائم» بإسكانهما عرفت من نفس اللفظين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما ، فثبت أن افتقار الفاعل إلى الإعراب أشد فوجب أن يكون الأصل هو ، وبيان « الثامن : أن» « الرفعية » حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه مبتدأ وعلى خصوص كونه خبرًا أما لا شك أنه في الفاعل يدل على خصوص كونه فاعلا فثبت أن الرفع حق الفاعل إلا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسندًا إليه جعل مرفوعا رعاية لحق هذه المشابهة وحجة (سيبويه) : « أنا بينا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية فإعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدما على إعراب الجملة الفعلية ، والجواب : « أن الفعل أصل في الإسناد إلى الغير

(١) ينظر : المقرب لابن عصفور ص ٧٥ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م - طبعة أولى .
(٢) هو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وقيل : الفرهودي ، ولد سنة ١٠٠هـ وتوفى سنة ١٧٥هـ ، وقيل سنة ١٧٠هـ ، وقيل : سنة ١٦٠هـ. تنظر ترجمته في : نزهة الألباب ص ٤٥ ، والبلغة ص ٩٩، والبغية ١/ ٥٥٧.
(٣) في المخطوط « بكرًا » بالنصب والصواب « بكرْ » بالسكون .

فكانت الجملة الفعلية مقدمة وحينئذ يصير هذا الكلام دليلا للخليل» [1].

المسألة الثانية والثلاثون:

المفاعيل خمسة لأن الفاعل لابد له من فعل وهو المصدر ولابد لذلك الفعل من زمان ولذلك الفاعل من عرض ثم قد يقع ذلك الفعل في شيء آخر وهو المفعول به وفي مكان ومع شيء آخر، فهذا ضبط القول في هذه المفاعيل وفيه مباحث عقلية:

أحدها: أن المصدر قد يكون هو نفس المفعول به كقولنا « خلق الله العالم » فإن « خلق العالم » لو كان مغايراً للعالم لكان ذلك المغاير له إن

---

(١) ليس في كتاب سيبويه ما يدل صراحة على ما نسب إليه وهو أن الأصل في الرفع المبتدأ والبواقي مشبهة به كما لم ينقل عن الخليل ما نسب إليه من أن الأصل في الرفع هو الفاعل قال ١/ ٢٣، ٢٤« هذا باب المسند والمسند إليه وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.. فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة » ينظر: علل النحو للوراق ص ١٦٩، وفي شرح الرضى للكافية ١/ ٢٣، ... فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير أصلان في الرفع كالفاعل، وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الأخفش وابن السراج، ولا دليل على ما يعزى إلى الرفع من كونهما فرعين على الفاعل، ولا على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع ». ينظر: الهمع ٢/ ٣، ٤ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(٢) يقصد الحدث.

كان قديما لزم من قدمه قدم العالم وذلك ينافي كونه مخلوقًا وإن كان حادثًا افتقر خلقه / إلى خلق آخر ولزم التسلسل. ١٧ ظ

وثانيها: أن فعل « الله» يستغني عن الزمان لأنه لو افتقر إلى زمان وجب أن يفتقر حدوث ذلك الزمان إلى زمان آخر ولزم التسلسل.

وثالثها: أن فعل « الله » يستغني عن العرض لأن ذلك العرض إن كان قديما لزم قدم الفعل، وإن كان حادثا لزم التسلسل وهو محال ».

المسألة الثالثة والثلاثون:

اختلفوا في العامل في نصب المفعول على أربعة أقوال:

الأول: « وهو قول البصريين » أن الفعل وحده يقتضي رفع الفاعل ونصب المفعول »[1].

والثاني: « وهو قول الكوفيين » أن مجموع الفعل والفاعل يقتضي نصب المفعول » [2].

والثالث: « وهو قول « هشام بن معاوية» [3]من الكوفيين « أن العامل هوالفاعل فقط » [4].

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٧٩، وأسرار العربية ص ٦٤، وعلل النحو للوراق ص ٢٧٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٧٨، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٤، وأسرار العربية ٦٤، ٦٥، وعلل النحو للوراق ص ٢٧٠.

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي صاحب الكسائي - توفى سنة ٢٠٩هـ. تنظر ترجمته في: البلغة ص ٢٣٦، والبُغية ٢/ ٣٢٨.

(٤) ينظر الإنصاف ١/ ٧٨، ٧٩، وائتلاف النصرة ص ٣٤.

الرابع : « وهو قول « خلف الأحمر »[1] من « الكوفيين » : « أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وفي المفعول معنى المفعولية »[2].

حجة البصريين : أن العامل لابد وأن يكون له تعلق بالمعمول وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فلا يكون له فيه عمل البتة ، وإذا سقط لم يبق العمل إلا للفعل » .

حجة المخالف : « أن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه إلا أثر واحد ، قلنا ذاك في الموجبات أما في المعرفات فممنوع ، واحتج « خلف » بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل والمفعولية صفة قائمة بالمفعول ولفظ الفعل مباين لهما وتعليل الحكم بما يكون حاصلا في محل أولى من تعليله بما يكون مباينًا له ، وأجيب عنه بأنه معارض بوجه آخر وهو أن الفعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفي وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى [أيضا] أولى من تعليله بالصفة الخفية والله أعلم »[3].

١٨ و

(١) هو خلف بن حيان بن محمد الأحمر أحد رواة الغريب واللغة والشعر ، توفي بعد المائتين بيسير . تنظر ترجمته في : البلغة ص ٩٨ ، والبغية ١/ ٥٥٤ .
(٢) ينظر : الإنصاف ١/ ٧٩ ، وائتلاف النصرة ص ٣٤.
(٣) ينظر : الإنصاف ١/ ٧٩ : ٨١ .

فصل
في إعراب الفعل

اعلم أن قولهم « أعوذ » مثلا يقتضي إسناد الفعل إلى الفاعل فوجب علينا أن نبحث عن هذه المسائل :

المسألة الأولى:

إذا قلنا في النحو « فعل وفاعل » فلا نريد به ما يذكره علماء الأصول لأنا نقول « مات زيد » وهو لم يفعل ونقول من طريق النحو «مات » فعل ، « زيد » فاعله بل المراد أن الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين في زمان غير معين[1] فإذا صرحنا بذلك الشيء الذي حصل المصدر له فذاك هو الفاعل ومعلوم أن قولنا « حصل المصدر له أعم من قولنا حصل بإيجاده واختياره كقولنا « قام» ، أولاً باختياره كقولنا « مات » ، فإن قالوا « الفعل كما يحصل في الفاعل فقد يحصل في المفعول ، قلنا « إن صيغة الفعل من حيث هي هي[2] تقتضي حصول ذلك المصدر لشيء ما هو « الفاعل » ولا تقتضي حصوله للمفعول بدليل أن الأفعال اللازمة غنية عن المفعول » .

١٤ و

(١) وقيل في تعريف الفاعل : « ما أسند إليه عامل مُفرغٌ على جهة وقوعه منه أو قيامه به » ينظر : الهمع ٢/ ٢٥٣ ، والمقرب لابن عصفور ص ٧٧ ، ٧٨ ، والتصريح ١/ ٢٦٧ ، ٢٦٨.
(٢) في التفسير الكبير « هي هي » ١/ ٦٣.

المسألة الثانية:

الفعل يجب تقديمه على الفاعل لأن الفعل - إثباتا كان أو نفيا - يقتضي أمرا ما يكون هو مسنداً إليه فحصول ماهية الفعل في الذهن يستلزم حصول شيء يسند الذهن ذلك الفعل إليه والمتنقل إليه متأخر بالرتبة عن المتنقل عنه ، فلما وجب كون الفعل مقدما على الفاعل في الذهن وجب تقدمه عليه في الذكر ، فإن قالوا « لا نجد في العقل فرقا بين قولنا « ضرب زيد » وبين قولنا « زيد ضرب» ، قلنا « الفرق ظاهر لأنا إذا قلنا « زيد » لم يلزم من وقوف الذهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم / بإسناد معنى آخر إليه ، أما إذا فهمنا لفظ « ضرب » لزم منه حكم الذهن بإسناد هذا المفهوم إلى شيء - ما إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا « ضرب زيد » فقد حكم الذهن بإسناد مفهوم « ضرب » إلى شيء [ما][1] ثم يحكم الذهن بأن ذلك الشيء هو « زيد » الذي تقدم ذكره فحينئذ قد أخبر عن « زيد » بأنه هو ذلك الشيء الذي أسند الذهن مفهوم « ضرب » إليه وحينئذ يصير قولنا « زيد » مخبراً عنه وقولنا « ضرب » جملة من فعل وفاعل وقعت خبراً عن ذلك المبتدأ »[2].

المسألة الثالثة:

قالوا : « الفاعل » كالجزء من الفعل والمفعول ليس كذلك وفي تقريره وجوه :

(١) « ما » زائدة من المخطوط .
(٢) ينظر : أسرار العربية ص ٦٣ ، ٦٤ ، وعلل النحو للوراق ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

الأول : أنهم قالوا « ضربت » فأسكنوا لام الفعل لئلا يجتمع مع أربع متحركات وهم يحترزون عن توليها في كلمة واحدة ، وأما «بقرة» فإنما احتملوا ذلك فيها لأن « التاء » زائدة ، واحتملوا ذلك في المفعول كقولهم « ضربك » و« ذلك » يدل على أنهم اعتقدوا أن الفاعل جزء من الفعل أن المفعول منفصل عنه » .

الثاني : أنك تقول « الزيدان قاما » أظهرت الضمير للفاعل وكذلك إذا قلت « زيد ضرب » وجب أن يكون الفعل مسنداً إلى الضمير المستكن طرداً للباب ».

والثالث : وهو الوجه العقلي - أن مفهوم قولك « ضرب» هو أنه حصل الضرب لشيء ما في زمان مضى فذلك الشيء الذي حصل له الضرب جزء من مفهوم قولك « ضرب» فثبت أن الفاعل جزء من الفعل» .

المسألة الرابعة:

الإضمار قبل الذكر على وجوه :

أحدها : أن يحصل صورة ومعنى كقولك « ضرب غلامُه زيداً » والمشهور أنه لا يجوز لأنك رفعت غلامه بضرب فكان واقعًا موقعه والشيء إذا وقع موقعه لم تجز إزالته عنه ، وإذا كان كذلك كانت الهاء في قولك غلامه ، ضميراً قبل الذكر وأما قول / النابغة[1]: ١٩ و

(١) هو زياد بن معاوية أحد شعراء الجاهلية وأحد فحولهم ، وعده الجمحي في الطبقة الأولى بعد امرئ القيس ، مات النابغة في الجاهلية قبل البعثة . تنظر ترجمته في : الخزانة ٢/ ١٣٥ ، ١٣٦ ، وطبقات الشعراء ص ٤١ .

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل [1]

فجوابه أن « الهاء » عائدة إلى مذكور متقدم ، قال ابن جني : « وأنا أجيز أن تكون « الهاء » في قوله « ربه » عائدة على « عدي » خلافا للجماعة ، ثم ذكر كلاما طويل غير ملخص [2] ، وأقول :

« الأولى في تقريره أن يقال : (الفعل من حيث إنه فعل وإن كان غنيا عن المفعول لكن الفعل المتعدي لا يستغنى عن المفعول وذلك لأن الفاعل هو المؤثر والمفعول هو القابل والفعل مفتقر إليهما ولا تقدم لأحدهما على الآخر . أقصى ما في الباب أن يقال :«إن الفاعل مؤثر والمؤثر أشرف من القابل فالفاعل متقدم على المفعول من هذا الوجه لأنا بينا أن الفعل المتعدي مفتقرة إلى المؤثر وإلى القابل معالم السُّنن وإذا ثبت هذا فكما جاز تقديم الفاعل على المفعول وجب أيضا جواز تقديم المفعول على الفاعل .

القسم الثاني : « وهو أن يتقدم المفعول على الفاعل في الصورة لا في المعنى وهو كقولك « ضرب غلامه زيدٌ » فغلامه مفعول و« زيد» فاعل ومرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل إلا أنه وإن تقدم في اللفظ لكنه متأخر في المعنى » [3].

(١) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي يهجو به عدي بن حاتم الطائي ، وزعم ابن جني وغيره أنه للنابغة الذبياني ، وقال ابن كيسان أحسبه مولداً مصنوعا .
ينظر : الخزانة ١/ ٢٨١ « هارون» .
(٢) ينظر الخصائص ١/ ٢٩٤: ٢٩٩ ، والخزانة ٢٧٧ : ٢٨٠ .
(٣) فالضمير في « غلامه » يعود على متأخر لفظا لا رتبة .

القسم الثالث : وهو أن يقع في المعنى لا في الصورة ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾[1] فها هنا الإضمار قبل الذكر غير حاصل في الصورة لكنه حاصل في المعنى لأن الفاعل مقدم في المعنى ومتى صرح بتقديمه لزم الإضمار قبل الذكر .

المسألة الخامسة:

الفاعل[2] قد يكون مظهراً كقولك « ضرب زيد» وقد يكون مضمراً بارزاً كقولك « ضربت » و« ضربنا» ومضمراً مستكنا كقولك «زيد ضرب » فتنوي في ضرب فاعلاً وتجعل الجملة خبراً عن « زيد» ، ومن / إضمار الفاعل قولك « إذا كان غداً فأتني » أي إذا كان ما نحن ١٩ ظ عليه غداً » .

المسألة السادسة:

« الفعل قد يكون مضمراً ، ويقال : مَنْ فعل ؟ فتقول « زيد » والتقدير : فعل زيد » منه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[3] . والتقدير « وإن استجارك أحد من المشركين »[4] .

(١) سورة البقرة من الآية ١٢٤ .
(٢) ساقطة في المخطوطة وهي في التفسير الكبير ١/ ٦٤ .
(٣) سورة التوبة من الآية ٦ .
(٤) ينظر المغني ص ٤٩٣ ، ٧٥٧ ، ٨٢٧ ، والإنصاف المسألة « ٨٥ » ٢/ ٦١٥ وما بعدها .

المسألة السابعة[1]:

إذا جاء فعلان معطوفا أحدهما على الآخر وجاء بعدهما اسم صالح لأن يكون معمولا لهما فهذا على قسمين لأن الفعلين إما أن يقتضيا عملين متشابهين أو مختلفين وعلى التقديرين فإما أن يكون الاسم المذكور بعدهما واحداً أو أكثر فهذه أقسام أربعة :

القسم الأول : « أن يذكر فعلان يقتضيان عملا واحداً ويكون المذكور بعدهما اسما واحداً كقولك « قام وقعد زيد » فزعم « الفراء » أن الفعلين جميعا عاملان في « زيد » والمشهور أنه لا يجوز لأنه يلزم تعليل الحكم الواحد بعلتين والأقرب راجح بسبب القرب فوجب إحالة الحكم عليه ، وأجاب « الفراء » بأن تعليل الحكم الواحد بعلتين ممتنع في المؤثرات أما في المعرفات فجائز وأجيب عنه بأن « المعرف يوجب المعرفة فيعود الأمر إلى اجتماع المؤثرين في الأثر الواحد» .

القسم الثاني : « إذا كان الاسم غير مفرد وهو كقولك « قام وقعد أخواك فيها هنا إما أن ترفعه بالفعل الأول أو بالفعل الثاني فإن رفعته بالأول قلت « قام وقعدا أخواك » لأن التقدير « قام أخواك وقعدا » أما

(١) التنازع في العمل « التفسير الكبير ١/ ٦٤» .

(٢) هو : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الديلمي المعروف بالفراء كان أبرع الكوفيين ، مات بطريق مكة سنة ٢٠٧هـ ، تنظر ترجمته في : البلغة ص ٢٣٨ ، والبغية ٢/ ٣٣٣.

(٣) وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٦« وجعل الفراء الرفع في نحو قام وقعد زيد بالفعلين معًا ، والذي ذهب إليه غير مستبعد ، فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه » .

إذا أعملت الثاني جعلت في الفعل الأول ضمير الفاعل لأن الفعل لا يخلو من فاعل مضمر أو مظهر تقول « قاما وقعد أخواك » وعند «البصريين » إعمال الثاني أولى وعند « الكوفيين » إعمال الأول أولى «حجة البصريين » : « أن إعمالهما معا ممتنع فلا بد / من إعمال أحدهما ٢٠ و والقرب مرجح فإعمال الأقرب أولى » .

وحجة الكوفيين : « أنا إذا أعملنا الأقرب وجب إسناد الفعل المتقدم إلى الضمير ويلزم حصول الإضمار قبل الذكر وذلك أولى بوجوب الاحتراز عنه »[1].

القسم الثالث: « ما إذا اقتضى الفعلان تأثيرين متناقضين وكان الاسم المذكور بعدهما مفرداً ، فيقول « البصريون » : « إن إعمال الأقرب أولى خلافا للكوفيين .

حجة البصريين، وجوه:

الأول : « قوله تعالى : ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[2] .

فحصل هاهنا فعلان كل واحد منهما يقتضي مفعولا ، فإما أن يكون الناصب لقوله « قطراً » هو قوله « آتوني » أو « أفرغ » والأول باطل و إلا صار التقدير « آتوني قطراً » وحينئذ كان يجب أن يقال « أفرغه عليه » ولما لم يكن كذلك علمنا أن الناصب لقوله « قطراً » هو

(١) ينظر الإنصاف المسألة « ١٣» ١/ ٨٣ : ٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٤ : ١٧٧ .

(٢) سورة الكهف من الآية ٩٦.

قوله « أقرع » .

الثاني : قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرءوا كتابيه ﴾[1] فلو كان العامل هو الأبعد لقيل « هاؤم إقرؤه » ، وأجاب « الكوفيون » عن هذين الدليلين ، بأنهما يدلان على جواز إعمال الأقرب وذلك لا نزاع فيه ، وإنما النزاع في أنا نجوز إعمال الأبعد وأنتم تمنعونه وليس في الآية ما يدل على المنع » .

والحجة الثالثة للبصريين : « أنه يقال » ما جاءني من أحد » فالفعل رافع والحرف جار ثم يرجح الجار لأنه هو الأقرب » .

الحجة الرابعة : « أن إهمالهما وإعمالهما لا يجوز ولابد من الترجيح والقرب مرجح فإعمال الأقرب أولى .

واحتج الكوفيون، بوجوه :

الأول : « أنا بينا أن الاسم المذكور بعد الفعلين إذا كان مثنى أو مجموعًا فإعمال الثاني يوجب في الأول الإضمار قبل الذكر وأنه لا يجوز / فوجب القول بإعمال الأول هناك فإذا كان الاسم مفردًا وجب ٢٠ أن يكون الأمر كذلك طردًا للباب.

الثاني : « أن الفعل الأول وجد معمولا خاليا عن العائق لأن الفعل لابد له من مفعول والفعل الثاني وجد المعمول بعد أن عمل الأول فيه وعمل الأول فيه عائق عن عمل الثاني فيه ومعلوم أن إعمال الخالي عن

(١) سورة الحاقة الآية ١٩.

العائق أولى من إعمال العامل المقرون بالعائق [1] .

القسم الرابع : « إذا كان الاسم المذكور بعد الفعلين مثنى أو مجموعا فإن أعملت الفعل الثاني قلت « ضربت وضربني الزيدان » و« ضربت وضربني الزيدون » وإن أعملت الفعل الأول قلت « ضربت وضربني الزيدين » و« ضربت وضربُوني الزيدين » .

المسألة الثامنة : « قول » امرئ القيس [2] :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤثل

وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي [3]

فقوله : « كفاني ولم أطلب » ليسا متوجهين إلى شيء واحد لأن قوله « كفاني » موجه إلى « قليل من المال » « وقوله « ولم أطلب » غير موجه إلى « قليل من المال » وإلا لصار التقدير « فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال « وكلمة « لو » تفيد انتفاء الشيء لانتفاء

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٨٣ وما بعدها ، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٤ وما بعدها .
(٢) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار أبوه صاحب الملك المتوارث في كندة ، وهو أول الطبقة الأولى الجاهلية . ينظر طبقات الشعراء ٤١ ، ومقدمة تحقيق ديوان امرئ القيس لمحمد أبو الفضل إبراهيم ص ٦ من قصيدة من بحر الطويل .
(٣) ينظر ديوان امرئ القيس ص ٣٩ .

غيره فيلزم [ح] [حينئذ] أنه ما سعى لأدني معيشة ومع ذلك فقد طلب قليلا من المال وهذا متناقض فثبت أن المعنى ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك وعلى هذا التقدير فالفعلان غير موجهين إلى شيء[1] واحد [2]، أما ما يتعلق بقولنا سابقًا « أعوذ بالله - من اللطائف والنكات[3] :

النكتة الأولى : « في قوله « أعوذ بالله » عروج من الخلق إلى الخالق ومن الممكن إلى الواجب وهذا هو الطريق المعتبر المتعين في أول الأمر لأن في / أول الأمر لا طريق إلى معرفته إلا بأن يستدل باحتياج ٢١ظ
الخلق على وجود الحق الغني القادر ، فقوله « أعوذ » إشارة إلى الحاجة التامة فإنه لولا الاحتياج لما كان في الاستعاذة فائدة وقوله « بالله » إشارة إلى الغنى التام للحق ، فقول العبد « أعوذ » إقرار على نفسه بالفقر والحاجة وقوله « بالله » إقرار بأمرين :

أحدهما : « بأن الحق قادر على تحصيل كل الخيرات ودفع كل الآفات» .

والثاني : « أن غيره غير موصوف بهذه الصفة فلا دافع للحاجات إلا هو ولا معطي للخيرات إلا هو ، فعند مشاهدة هذه الحالة يفر العبد

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٨٤، ٨٥، والخزانة ١/ ٣٢٧، ٣٢٨ « هارون » ، والمغني ص ٣٣٨، ٣٥٦، ٦٦٠، ٦٦١.
(٢) في التفسير ١/ ٦٦ « ولنكتف بهذا القدر من علم العربية قبل الخوض في التفسير » .
(٣) في التفسير ١/ ٩١ « الباب الثالث في اللطائف المستنبطة من قولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

من نفسه ومن كل شيء سوى الحق فيشاهد في هذا الفرار سر قوله : ﴿ ففروا إلى الله ﴾[1] . وهذه الحالة تحصل عند قوله « أعوذ» ثم إذا وصل إلى غيبة الحق وصار غريقا في نور جلال الحق شاهد قوله: ﴿ قل الله ثم ذرهم ﴾[2] فعند ذلك يقول « أعوذ بالله » .

النكتة الثانية :« أن قوله « أعوذ بالله » اعتراف بعجز النفس وبقدرة الرب ، وهذا يدل على أنه لا وسيلة إلى[3] القرب من حضرة « الله إلا بالعجز والانكسار ، ثم من الكلمات النبوية قوله عليه السلام : « من عرف نفسه فقد عرف ربه »[4] والمعنى من عرف نفسه بالضعف والقصور عرف ربه بأنه هو « القادر على كل مقدور » ومن عرف نفسه بالجهل عرف ربه بالفضل والعدل ، ومن عرف نفسه باختلال الحال عرف ربه بالكمال والجلال » .

النكتة الثالثة : « أن الإقدام على الطاعات لا يتيسر إلا بعد الفرار

(١) سورة الذاريات من الآية ٥٠.
(٢) سورة الأنعام من الآية ٩١ .
(٣) مكررة في المخطوطة .
(٤) جاء في كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الدين الألباني المجلد الأول تحت رقم ٦٦ ص ١٦٥ - طبعة مكتبة المعارف بالرياض ما يلي : « من عرف نفسه فقد عرف ربه » لا أصل له ، قال السخاوي في المقاصد ص ١٩٨ : قال أبو المظفر بن السمعاني : لا يصرف مرفوعًا ، وإنما يحكى عن يحيى بن معاذ الرازي ، وكذا قال النووي . « إنه ليس بثابت » . نقل السيوطي في ذيل الموضوعات ص ٢٠٣ كلام النووي هذا وأقره ، وقال السيوطي في القول الأشبه ٢/ ٣٥١ من الحاوي للفتاوى « هذا الحديث ليس بصحيح» . ونقل الشيخ القاري في موضوعاته ص ٨٣ عن ابن تيمية أنه قال : موضوع .

من الشيطان وذلك هو الاستعاذة بالله إلا أن هذه الاستعاذة نوع من أنواع الطاعة فإن كان الإقدام على الطاعة / يوجب تقديم الاستعاذة ٢١ و
عليها افتقرت الاستعاذة إلى تقديم استعاذة أخرى ولزم التسلسل وإن الإقدام على الطاعة لا يحوج[1] إلى تقديم الاستعاذة عليها لم يكن في الاستعاذة فائدة . ، فكأنه قيل له الإقدام على الطاعة لا يتم إلا بتقديم الاستعاذة عليها وذلك يوجب الإتيان بما لا نهاية له ذلك ليس في وسعك إلا أنك إذا عرفت هذه الحالة فقد شاهدت عجزك واعترفت بقصورك فأنا أعينك على الطاعة وأعلمك كيفية الخوض فيها فقل « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

النكتة الرابعة : « إن سر الاستعاذة هو الالتجاء إلى قادر يدفع الآفات عنك ثم إن أجل الأمور التي يلقى الشيطان وسوسته فيها « قراءة القرآن » لأن من قرأ « القرآن » ونوى به عبادة « الرحمن » وتفكر في وعده ووعيده ، وآياته وبيناته ، ازدادت رغبته في الطاعات ، ورهبته عن المحرمات ، فلهذا السبب صارت قراءة « القرآن » من أعظم الطاعات ، فلا جرم كان سعي الشيطان في الصد عنه أبلغ - وكان احتياج العبد إلى من يصونه عن شر الشيطان أشد فلهذه الحكمة اختصت قراءة « القرآن» بالاستعاذة »[2].

---

(١) في المخطوطة « يوحج » وهو تصحيف . والصواب يحوج كما في التفسير ١/ ٩١ .

(٢) راجع فضل التعوذ في تفسير القرطبي « الجامع لأحكام القرآن » ١/ ١٠٤ - طبعة دار الحديث ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م ، والدر المصون للسمين الحلبي ١/ ٧ - تحقيق د/ أحمد الخراط - دار القلم - دمشق .

النكتة الخامسة : « الشيطان عدو الإنسان كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾[1] والرحمن مولى الإنسان وخالقه ومصلح مهماته ثم إن الإنسان عند شروعه في الطاعات والعبادات خاف العدو فاجتهد في أن يتحرى مرضات خالقه ومالكه ليخلص من زحمة ذلك العدو فلما وصل الحضرة وشاهد أنواع البهجة والكرامة نسي العدو وأقبل بالكلية على خدمة الحبيب ، فالمقام الأول هو « الفرار» وهو قوله « أعوذ بالله من الشيطان/ الرجيم » والمقام الثاني هو «الاستغراق في ٢٢ و
حضرة الملك الجبار فهو قوله « بسم الله الرحمن الرحيم» .

النكتة السادسة : « قال تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾[2] فالقلب لما تعلق بغير الله واللسان لما جرى بغير ذكر الله ، حصل فيه نوع من اللوث فلابد من استعمال الطهور ، فلما قال « أعوذ بالله » حصل الطهور ، فعند ذلك يستعد للصلاة الحقيقية وهي ذكر الله تعالى فقال « بسم الله » الرحمن الرحيم »[3].

النكتة السابعة : « قال أرباب الإشارات لك عدوان « أحدهما » ظاهر و«الآخر » : « باطن » وأنت مأمور بمحاربتهما ، قال تعالى في العدو الظاهر : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾[4] ، وقال في العدو الباطن ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾[5] .

---

(١) سورة فاطر من الآية ٦.
(٢) سورة الواقعة الآية ٧٩ .
(٣) في التفسير « بسم الله » ١/ ٩٢ .
(٤) سورة التوبة من الآية ٢٩.
(٥) سورة فاطر من الآية ٦.

« فكأنه تعالى » قال « إذا حاربت عدوك الظاهر كان مددك الملك [كما] [1]، قال تعالى : ﴿ أن يُمدكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين ﴾ [2] وإذا حاربت عدوك الباطن كان مددك « الملك » [كما][3] قال تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾[4] - وأيضا فمحاربة العدو والباطن أولى من محاربة العدو الظاهر لأن العدو الظاهر إن وجد فرصة ففي متاع الدنيا ، والعدو الباطن إن وجد فرصة ففي الدين واليقين[5] ، وأيضا فمن قتله العدو الظاهر كان شهيداً ومن قتله العدو الباطن كان طريداً فكان الاحتراز عن شر العدو الباطن أولى وذلك لا يكون إلا بأن يقول الرجل بقلبه ولسانه « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» .

النكتة الثامنة : « إن قلب المؤمن أشرف البقاع فلا تجد ديارًا طيبة ولا بساتين عامرة ولا رياضا ناضرة إلا وقلب المؤمن أشرف منها بل قلب المؤمن كالمرآة في الصفاء بل فوق المرآة لأن المرآة إن عرض عليها حجاب لم ير فيها شيء ، وقلب المؤمن لا يحجبه / السموات السبع ٢٢

(١) « كما » زائدة في التنبير ١/ ٩٢ .
(٢) الصواب : ﴿ هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين ﴾ آل عمران ١٢٥ .
(٣) « كما » زائدة في التفسير ١/ ٩٢ .
(٤) سورة الحجر من الآية ٤٢.
(٥) في التفسير ١/ ٩٢ « وأيضا فالعدو الظاهر إن غلبنا كنا مأجورين والعدو الباطن إن غلبنا كنا مفتونين » . ينظر التفسير الكبير « مفاتيح الغيب » م ١١ / ٣٢ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

والكرسي والعرش كما قال تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾[1] بل القلب مع جميع هذه الحجب يطالع جلال الربوبية ويحيط علماً[2] بالصفات الصمدية ومما يدل على أن القلب أشرف البقاع وجوه :

الأول : « أنه - عليه السلام - قال : « القبر روضة من رياض الجنة»[3] وما ذاك إلا أنه صار مكان عبد صالح ميت ، فإذا كان القلب سريراً لمعرفة الله وعرشا لألهيته وجب أن يكون القلب أشرف البقاع» .

الثاني : « كأن الله » يقول - « يا عبدي قلبك بستاني وجنتي بستانك فلما لم تبخل علي ببستانك بل أنزلت معرفتي فيه فكيف أبخل ببستاني عليك وكيف أمنعك منه ؟

الثالث : « أنه تعالى حكى كيفية نزول العبد في بستان الجنة فقال : ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾[4] لم يقل عند « المليك » فقط ، كأنه قال « أنا في ذلك اليوم أكون ملكيا مقتدراً ، وعبيدي يكونون ملوكا إلا أنه يكونون تحت قدرتي » إذا عرفت هذه المقدمة فتقول « كأنه تعالى يقول « يا عبدي إني جعلت جنتي لك وأنت جعلت جنتك لي لكنك ما

(١) سورة فاطر الآية ١٠ .
(٢) في المخطوط عملاً وهو تصحيف .
(٣) جاء في كتاب كشف الخفاء للعجلوني ٢/ ٩٠ « القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار » رواه الترمذي والطبراني عن أبي سعيد ، ورواه الطبراني عن أبي هريرة .
(٤) سورة القمر الآية ٥٥.

أنصفتني فهل رأيت جنتي الآن »؟« ، وهل دخلتها » ؟ « فيقول العبد« «لا يارب » فيقول تعالى « هل دخلتُ جنتك »؟« فلابد وأن يقول العبد » نعم يا رب » فيقول تعالى « إنك بعد ما دخلت جنتي ولكن لما قرب الدخول أخرجت الشيطان من جنتي لأجل نزولك وقلت له « أخرج منها مذموما مدحورا ، فأخرجت عدوك قبل نزولك ، وأما أنت فبعد نزولي في بستانك سبعين سنة كيف يليق بك أن لا تخرج عدوي ولا تطرد فعندها[1] / يجيب العبد فيقول « إلهي أنت قادر على إخراجه من جنتك ٢٣ و
وأما أنا فعاجز ضعيف ولا أقدر على إخراجه فيقول الله تعالى : « إذا دخل العاجز في حماية » المالك القاهر » صار قويا فادخل في حمايتي حتى تقدر على إخراج العدو من جنة قلبك ، فقل « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

ومن المعلوم أن الواجب على العبد إذا أراد أن ينزل « الملك » في ساحته أن ينظفها قبل نزول « الملك » فيها وليس على « الملك » ، شيء من ذلك ، فإذا أردت محبة الله ونزول سلطانها في قلبك فنظفه من وسوسة الشيطان وقل « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم »[2].

---

(١) في التفسير « فعند ذلك » ١/ ٩٣ .

(٢) عبارة التفسير الكبير « فإن قيل : فإذا كان القلب بستان الله فلماذا لا يخرج الشيطان منه ؟ قلنا : قال أهل الإشارة : كأنه تعالى يقول للعبد : أنت الذي أنزلت سلطان المعرفة في حجرة قلبك ، ومن أراد أن ينزل سلطانا في حجرة نفسه وجب عليه أن يكنس تلك الحجرة وأن ينظفها ، ولا يجب على السلطان تلك الأعمال فنظف أنت حجرة قلبك من لوث الوسوسة فقل : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » . التفسير الكبير ١/ ٩٣ » .

النكتة التاسعة : « كأنه تعالى يقول [1]« عبدي [2]ما أنصفتني أتدري لأي شيء تكدر ما بيني وبين الشيطان ، إنه كان يعبدني مثل عبادة الملائكة وكان في الظاهر مقراً بإلهيتي ، وإنما تكدر ما بيني وبينه لأني أمرته بالسجود لأبيك » آدم « فامتنع فلما تكبر نفيته عن خدمتي[3] ثم إنه بعاديك منذ سبعين سنة وأنت تحبه ، وهو يخالفك في كل الخيرات وأنت توافقه في كل المرادات فاترك هذه الطريقة المذمومة وأظهر عداوته فقل « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم »

النكتة العاشرة : « أما إن [4]نظرت إلى قصة أبيك فإنه أقسم بأنه له من الناصحين [5]، ثم كان عاقبة ذلك الأمر أنه سعى في إخراجه من الجنة ، وأما في حقك فإنه أقسم بأنه يضلك ويغويك فقال / : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ ٢٣ ظ
لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾[6] ، فإذا كانت هذه معاملته مع من أقسم أنه ناصحه ، فكيف تكون معاملته مع من أقسم [أنه][7] يضله ويغويه »؟!«

النكتة الحادية عشرة[8]: «إنما قال « أعوذ بالله » ولم يقل اسما آخر

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) في التفسير « يا عبدي » ١/ ٩٣ .

(٣) في التفسير ١/ ٩٣ « ،وهو في الحقيقة ما عادى أباك ، إنما منع من خدمتي » .

(٤) في التفسير « أما إن » ١/ ٩٣ ، وفي المخطوطة « إنما » .

(٥) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين ﴾ الأعراف من الآية ٢١ .

(٦) سورة ص الآيتان ٨٢ ، ٨٣ .

(٧) « أنه » ناقصة في المخطوطة .

(٨) في المخطوطة « عشر » والصواب : عشرة .

بل ذكر قوله « الله» لأن هذا الاسم أبلغ في كونه زاجراً عن المعاصي من سائر الأسماء والصفات لأن الإله هو المستحق للعبادة ولا يكون كذلك إلا إذا كان قادراً عليما حكيما فقوله « أعوذ بالله » جار مجرى أن يقول « أعوذ بالقادر العليم الحكيم وهذه الصفات هي نهاية في الزجر لأن السارق يعلم قدرة السلطان وقد يسرق ماله لأن السارق عالم بأن ذلك السلطان وإن كان قادراً إلا أنه غير عالم ، فالقدرة وحدها غير كافية في الزجر بل لابد معها من العلم وأيضا فالقدرة والعلم لا يكفيان في حصول الزجر لأن « الملك » إذا رأى منكراً إلا أنه لا ينهى عن المنكر لم يكن حضوره مانعاً منه أما إذا حصلت القدرة وحصل العلم وحصلت الحكمة المانعة من القبائح فها هنا يحصل الزجر الكامل فإذا قال العبد « أعوذ بالله » فكأنه قال « أعوذ بالقادر العليم الحكيم » الذي لا يرضى بشيء من المنكرات فلا جرم يحصل الزجر التام » .

النكتة الثانية عشرة [1]: لما قال العبد « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» دل ذلك على أنه لا يرضى بأن يجاور الشيطان وإنما لم يرض بذلك لأن الشيطان عاصٍ وعصيانه لا يضر هذا المسلم في الحقيقة فإذا كان العبد لا يرضى بجوار العاصي ، فبأن لا يرضى بجوار عين / ا المعصية أولى » .

---

(١) في المخطوطة « عشر » .

النكتة الثالثة عشرة [1]: « الشيطان اسم [2] و« الرجيم » صفة [3] ثم إنه « تعالى » لم يقتصر على الاسم بل ذكر الصفة فكأنه « تعالى » يقول: «إن هذا الشيطان بقي في الخدمة ألوفا من السنين فهل سمعت أنه ضربنا أو فعل ما يسوءنا ؟ ثم إنا مع ذلك رجمناه حتى طردناه ، وأما أنت فلو جلس هذا الشيطان معك لحظة واحدة لألقاك في النار الخالدة فكيف لا تشتغل بطرده ولعنه فقل « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

النكتة الرابعة عشرة [4]: « لقائل أن يقول « لِمَ لَمْ يقل » أعوذ بالملائكة» مع أن أدون ملك من الملائكة يكفي في دفع الشيطان ؟ فما السبب في أن جعل ذكر هذا الكلب في مقابلة ذكر « الله تعالى »؟« وجوابه : كأنه تعالى يقول عبدي إنه يراك وأنت لا تراه بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ [5] وإنما نفذ كيده

---

(١) في المخطوطة « عشر » .

(٢) قال ابن خلويه في الطارقية : ص ٥٥« الشيطان يكون فَعلاَن من شاط يشيط بقلب ابن آدم ، وأشاطه أي : أهلكه ، ومن شاط بقلبه أي : مال به ويكون فيعالا من شطن أي : بعد ، كأنه بعد عن الخير » . ينظر الصحاح « شطن» ، والدر المصون ١/ ١٠ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١/ ٤.

(٣) يقول ابن خالويه في الطارقية ص ٥٨ « الرجيم » : جر نعت للشيطان ، علامة جره كسر الميم ، ولم تنونه لدخول الألف واللام ، وشدد الراء لإدغام اللام فيها ، فإن سأل سائل فقال : الشيطان رَجِم أو رجم ، لا بل رجم ، والأصل من الشيطان المرجوم كما قال :

رُجِم به الشيطان في هوائه فصرف من مفعول إلى فعيل . .

(٤) في المخطوطة « عشر » .

(٥) سورة الأعراف ٢٧.

فيكم لأنه يراكم وأنتم لا ترونه فتمسكوا بمن يرى الشيطان ولا يراه الشيطان وهو « الله » - سبحانه وتعالى - فقولوا : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

النكتة الخامسة عشرة [1]: « أدخل الألف واللام » في « الشيطان» ليكون تعريفا للجنس لأن الشياطين كثيرة مرئية وغير مرئية بل المرئي ربما كان أشد حال ، حكى عن المذكرين[2] أنه قال في مجلسه « إن الرجل إذا أراد أن يتصدق فإنه يأتيه سبعون شيطان فيتعلقون بيديه ورجليه وقلبه ويمنعونه من الصدقة ، فلما سمع بعض القوم ذلك فقال: «إني أقاتل هؤلاء/ السبعين وخرج من المسجد ، وأتى المنزل وملأ ذيله من ٢٤ظ
الحنطة وأراد أن يخرج ويتصدق به فوثبت زوجته وجعلت تنازعه وتحاربه حتى أخرجت ذلك من ذيله فرجع الرجل خائبا إلى المسجد فقال « المذكر » - « ماذا عملت » ؟ « فقال « هزمت السبعين فجاءت أمهم فهزمتني » ، « وأما إن جعلنا الألف واللام » للعهد فهو أيضا جائز لأن جميع المعاصي برضى هذا الشيطان والرضى يجري مجرى « الفاعل له «وإذا استبعدت ذلك فاعرفه بالمسألة الشرعية فإن عند « أبي حنيفة »[3]

---

(١) في المخطوطة « عشر » .
(٢) في التفسير ١/ ٩٤ « حكى عن بعض المُذكرين » .
(٣) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التميمي الكوفي ، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة ، توفى ببغداد سنة خمسين ومائة ، وله سبعون سنة ، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ٦/ ٣٩٠ ، ٤٠٣ ، وفيات الأعيان ٥/ ٤١٥ : ٤٢٣ .

قراءة الإمام قراءة للمقتدي من حيث رضى بها وسكت خلفه »[1] .

النكتة السادسة عشرة [2]: « الشيطان مأخوذ من « شطن » إذا بعد نحكم عليه بكونه بعيدًا ، وأما المطيع فقريب ، قال الله - تعالى - : ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾[3] - والله قريب منك ، وقال الله تعالى[4] : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾[5] وأما « الرجيم » فهو المرجوم بمعنى كونه مرميًا بسهم اللعن والشقاوة وأما أنت فموصول بحبل السعادة ، قال الله تعالى [6]: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ ﴾[7] فدل ذلك[8] على أنه جعل الشيطان بعيدًا مرجومًا وجعلك قريبًا موصولا [9] فاعرف أنه لما جعلك قريبًا فإنه لا يطردك ولا يبعدك عن فضله ورحمته » .

---

(١) وعلى هذا يحمل حديث « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » ينظر فقه السنة للشيخ سيد سابق م١/ ١٤٨ - مكتبة الخدمات الحديثة - جدة .
(٢) في المخطوطة « عشر » .
(٣) سورة العلق الآية ١٩ .
(٤) في المخطوطة « قال تعالى » .
(٥) سورة البقرة من الآية ١٨٦ .
(٦) في المخطوط « قال تعالى » .
(٧) سورة الفتح من الآية ٢٦ .
(٨) في التفسير ١/ ٩٤ « هذا» .
(٩) في التفسير ١/ ٩٤ « ثم إنه تعالى أخبر أنه لا يجعل الشيطان الذي هو بعيد قريبا لأنه تعالى قال : ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ سورة فاطر الآية ٤٣ .

النكتة الثامنة عشرة[1]: « الشيطان عدوك وأنت عنه غافل غائب ، قال تعالى : ﴿ إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم ﴾[2] فعلى هذا لذلك عدو غائب ولذلك حبيب غالب لقوله تعالى : ﴿ واللهُ غالبٌ على أمره ﴾[3] فإذا قصدك العدو الغائب فافزع إلى الحبيب الغالب »[4].

النكتة التاسعة عشرة[5]: «كأنه تعالى يقول : « إنه شيطان رجيم وأنا « رحمن رحيم » فابعد عن الشيطان الرجيم / لتصل إلى « الرحمن الرحيم » [، فإن له تسلطا عليك من وقت ولادتك ، كما في الحديث- « إن للشيطان لمة بابن آدم وللملك لمة ، فإذا ولد المولود لبني آدم قرن إبليس به شيطانا وقرن الله به ملكا فالشيطان جاثم على أذن قلبه الأيسر والملك جاثم على أذن قلبه الأيمن فهما يدعوانه فالشيطان يدعوه إلى القبائح والملك يدعوه إلى الخيرات « فالذي يدفع عنك قبائحه لتصل إلى ما يدعوك إليه الملك قولك « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم] »[6].

٢٥

(١) النكتة السابعة عشرة ساقطة من المخطوطة ونصها في التفسير ١/ ٩٥ « قال جعفر الصادق : إنه لابد قبل القراءة من التعوذ ، وأما سائر الطاعات فإنه لا يتعوذ فيها ، والحكمة فيه أن العبد يتجنب لسانه بالكذب والغيبة والنميمة فأمر الله تعالى العبد بالتعوذ ليصير لسانه طاهراً فيقرأ اللسان الطاهر كلاماً أنزل من رب طيب طاهر » والنكتة الثامنة عشرة هنا موضعها في التفسير التاسعة عشرة.

(٢) سورة الأعراف من الآية ٢٧.

(٣) سورة يوسف من الآية ٢١.

(٤) في التفسير ١/ ٩٥ « والله سبحانه وتعالى أعلم بمراده ».

(٥) موضعها في التفسير ١/ ٩٥ النكتة الثامنة عشرة.

(٦) زيادة في المخطوطة والحديث في سنن الدارمي ٢/ ٣٠٦ برواية « بأمتكم من أحد إلا وسعه قرينه من الجن وقرينه من الملائكة ، قالوا : وإياك ، قال : نعم وإياي ، ولكن الله أعانني عليه فأسلم ».

تذييل[1]

في مسائل مهمة ينبغي التنبيه إليها

المسألة الأولى:

فرق بين أن يقال « أعوذ بالله » وبين أن يقال « بالله أعوذ » فإن الأول لا يفيد الحصر والثاني يفيده ، فلم ورد الأمر بالأول دون الثاني (؟) مع أنا بينا أن الثاني أكمل . وأيضا جاء قوله « الحمد لله » وجاء قوله « لله الحمد » وأما هنا فقد جاء « أعوذ بالله » وما جاء قوله « بالله أعوذ » فما الفرق (؟)

المسألة الثانية:

قوله « قل أعوذ بالله »[2] لفظه الخبر ومعناه الدعاء والتقدير « اللهم أعذني » ألا ترى أنه قال : ﴿ وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ﴾[3] كقوله « استغفر الله « اللهم اغفر لي » والدليل عليه أن قوله «أعوذ بالله إخبار عن فعله وهذا القدر لا فائدة فيه وإنما الفائدة في أن يعيذه الله فما السبب في أنه قال « أعوذ بالله ..ولم يقل» «أعذني » - الجواب -« أن بين العبد وبين الرب عهداً ، كما قال تعالى ﴿ وأَوفُوا بِعَهْدِ اللهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ ﴾[4] ، وقال تعالى ﴿ وأَوفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾[5] فكأن العبد يقول « أنا مع لؤم الإنسانية ونقص البشرية / وفيت بعهد ٢٥ ظ

(١) في التفسير ١/ ٩٥ « الباب السابع في المسائل الملتحقة بقوله : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ».

(٢) في التفسير ١/ ٩٥ « قوله « أعوذ بالله ».

(٣) سورة آل عمران من ٣٦.

(٤) سورة النحل من الآية ٩١.

(٥) سورة البقرة من الآية ٤٠.

عبوديتي حيث قلت « أعوذ بالله » فأنت مع نهاية الكرم وغاية الفضل والرحمة أولى بأن تفي بعهد الربوبية ، فتقول « إني أعيذك من الشيطان الرجيم » .

المسألة الثالثة[1]:

أعوذ « فعل مضارع وهو يصلح للحال والاستقبال فهل هو حقيقة فيهما » ؟« والحق أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وإنما يختص به بحرف « السين وسوف » [2].

الرابعة :[3] « لم وقع الاشتراك بين الحاضر والمستقبل ولم يقع بين الحاضر والماضي » ؟

الخامسة [4]: « كيف المشابهة بين المضارع وبين الاسم » ؟

السادسة :[5] « كيف العامل فيه ولا شك أنه معمول فما هو » ؟

السابعة :[6] « قوله « أعوذ » يدل على أن العبد مستعيذ في الحال وفي كل المستقبل وهو الكمال فهل يدل على أن هذه الاستعاذة باقية في الجنة».

---

(١)وفي التفسير ١/ ٩٥ « المسألة ج» .
(٢) وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠ « والمضارع ما احتمل الحال والاستقبال وحسن معه الآن وغد وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ينظر ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٨٥ .
(٣) في التفسير ١/ ٩٥ « د» .
(٤) في التفسير ١/ ٩٥ « هـ» .
(٥) في التفسير ١/ ٩٥ « و » .
(٦) في التفسير ١/ ٩٥ « ز » .

الثامنة :[1] « قوله » أعوذ « حكاية عن النفس ولابد من الأربعة المذكورة في قوله « آتين » .

أما المباحث العقلية المتعلقة بالباء في قوله «أعوذ بالله » فهي كثيرة:

أولها : « الباء » في قوله « بالله » ، فإنها تكون للإلصاق [2]، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : « البصريون » يسمونه «باء الإلصاق،و«الكوفيون » يسمونه « باء الآلة » ، ويسميه قوم « باء التضمين » [3]، واعلم أن حاصل الكلام أن هذه « الباء » متعلقة بفعل لا محالة ، و« الفائدة» فيه أنه لا يمكن إلصاق ذلك الفعل بنفسه إلا بواسطة الشيء الذي دخل عليه هذا « الباء » فهو « باء » الإلصاق لكونه سببا للإلصاق ، « باء الآلة » لكونه داخلا على الشيء الذي هو آلة » .

المسألة الثانية:

« اتفقوا على أنه لابد من إضمار فعل فإنك إذا قلت « بالقلم » لم يكن ذلك كلاما مفيداً بل لابد وأن تقول « كتبت بالقلم » وذلك يدل على أن هذا الحرف متعلق / مضمر ونظيره قوله « بالله لأفعلن « ٢٦ و ومعناه» أحلف بالله لأفعلن فحذف « أحلف» لدلالة الكلام عليه فكذا

---

(١) في التفسير ١/ ٩٥ « ح » .
(٢) في التفسير ١/ ٩٦ « باء الإلصاق » .
(٣) ينظر : معاني الباء في شرح ابن يعيش ٨/ ٢٢، ٢٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥١٠ : ٥١٥ ، والمغني ١٣٧ : ١٥١ ، والهمع ٤/ ١٥٦ : ١٧٤ ، والأزهية للهروي ٢٩٤ : ٢٩٧ ، والجني الداني ٣٦ : ٥٦.

ها هنا ، ويقول « الرجل لمن يستأذنه في سفرة على اسم الله سر على اسم الله .

المسألة الثالثة:

« لما ثبت أنه لابد من الإضمار فنقول الحذف في هذا المقام أفصح والسبب فيه أنه لو وقع التصريح بذلك المضمر لاختص قوله « أعوذ بالله» بذلك الحكم المعين أما عند الحذف فإنه يذهب الوهم كل مذهب ويقع في الخاطرات جميع المهمات لا تتم إلا بواسطة الاستعاذة بالله وإلا عند الابتداء باسم الله ونظيره أنه قال « الله أكبر » ولم يقل إنه أكبر من الشيء الفلاني لأجل ما ذكره من إفادة العموم فكذا هنا » .

الرابعة [1]: « قال س : « لم يكن لهذه » الباء » عمل إلا الكسر فكسرت لهذا السبب [2]، فإن قيل كاف « التشبيه » ليس لها عمل إلا الكسر ثم إنها ليست مكسورة بل مفتوحة قلنا كاف التشبيه قائم مقام الاسم وهو في العمل ضعيف أما « الحرف » فلا وجود له إلا بحسب هذا الأثر فكان فيه كلاما قويًا »[3] .

الخامسة [4]: « الباء » قد تكون أصلية كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا كُنتُ

(١) في التفسير ١/ ٩٦ « المسألة الرابعة قال س » .
(٢) لم أعثر على هذا النص في كتاب سيبويه ، وفي معاني الحروف للرماني ص ٣٦ « .. وإنما كسرت لتكون على حركة معمولها ، وحركة معمولها الكسر » ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٢.
(٣) ينظر معاني الحروف للرماني ص ٣٦ وشرح المفصل ٨/ ٢٢.
(٤) في التفسير ١/ ٩٦ « المسألة الخامسة » .

بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ ﴾[1] وقد تكون زائدة وهي على أربعة أوجه :

أحدها : « للإلصاق وهي كقوله « أعوذ بالله » وقوله « بسم الله ».

وثانيها : « للتبعيض [2] عند الشافعي [3] رضي الله عنه[4] .

وثالثها : لتأكيد النفي كقوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[5].

ورابعها : للتعدية كقوله تعالى : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[6] أي أذهب نورهم .

وخامسها : الباء « بمعنى في » قال :

حل بأعداءك ما حل بي[7] أي حل في أعداءك [8]، وأما «باء»

(١) سورة الأحقاف من الآية ٩.
(٢) أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك ، والكوفيون ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ الإنسان من الآية ٦ ، وقول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

ينظر المغني ص ١٤٢ .
(٣) هو : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع نسيب رسول الله ﷺ ولد بغزة ، ونشأ بمكة ، وأفتى بالمدينة ، واليمن ومصر .
تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥: ٩٩ .
(٤) زائدة في التفسير ١/ ٩٦ .
(٥) سورة فصلت الآية ٤٦ .
(٦) سورة البقرة الآية ١٧.
(٧) شطر للبيت من الكامل لم أعثر على قائله ولا تكملته .
(٨) ومنه قوله تعالى : ﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾ أي في بدر ، ينظر المغني ص ١٤١ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٣٦ ، والجنى الداني ص ٤٠ والأزهية ٢٩٦، ٢٩٧.

القسم - وهو قوله « بالله » فهو من جنس « باء الإلصاق » .

السادسة / : [1] « قال بعضهم الباء في قوله ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾[2] زائدة والتقدير « وامسحوا رؤسكم : « قال » الشافعي رضي الله عنه[3] : انها تفيد التبعيض حجته[4] من وجوه :

٢٦ ظ

الأول : : « أن هذه « الباء » إما أن تكون « لغواً » أو « مفيداً ، والأول باطل لأن الحكم بأن كلام ، رب العالمين لغو في غاية البعد ، وذلك لأن المقصود من الكلام إظهار الفائدة فحمله على اللغو على خلاف الأصل فثبت أن بفيد فائدة زائدة ، وكل من قال بذلك قال :

« إن تلك الفائدة هي التبعيض » .

الثاني : « أن الفرق بين قوله « مسحت بيدي المنديل » وبين قوله « مسحت يدي بالمنديل » يكفي في صحة صدقه ما إذا مسح يده بجزء من أجزاء المنديل .

الثالث : أن بعض أهل اللغة قال « الباء » قد تكون للتبعيض ، وأنكره بعضهم لكن رواية الإثبات راجحة فثبت أن « الباء» تفيد التبعيض ومقدار ذلك البعض غير مذكور فوجب أن تفيد أي مقدار

(١) في التفسير ١/ ٩٦ « المسألة السادسة .
(٢) سورة المائدة من الآية ٦.
(٣) زيادة في التفسير ١/ ٩٦ .
(٤) في التفسير ١/ ٩٦ « حجة الشافعي رضي الله عنه وجوه » .

يسمى بعضًا فوجب الاكتفاء بمسح أقل جزء من الرأس وهذا هو قول: «الشافعي » والإشكال عليه أنه تعالى » قال ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾[1] فوجب أن تكون مسح أقل جزء من أجزاء الوجه واليد كافيا في التيمم وعند « الشافعي » لابد فيه من الإتمام وله أن يجيب فيقول مقتضى هذا النصب الاكتفاء في التيمم بأقل جزء من الأجزاء إلا أن عند « الشافعي » الزيادة في النص ليست فسخا فأوجبنا الإتمام لسائر الدلائل ، وفي مسح الرأس لم يجد دليل يدل على وجوب الإتمام فاكتفينا بالقدر المذكور في هذا النص » .

السابعة : « فرع أصحاب » أبي حنيفة على « باء » الإلصاق مسائل:

إحداها : «قال محمد» في الزيادات إذا قال الرجل لامرأته « أنت طالق بمشيئة الله تعالى لا يقع ، الطلاق/ هو كقوله أنت طالق إن شاء الله » ولو قال لمشيئة الله يقع لأنه أخرجه مخرج التعليل وكذلك « أنت طالق بإرادة الله » لا يقع الطلاق ولو قال « لإرادة الله» يقع أما إذا قال « أنت طالق بعلم الله أو لعلم الله « فإنه يقع الطلاق في الوجهين ولابد من الفرق » .

٢٧

وثانيها : « قال في كتاب « الأيمان» لو قال لامرأته « إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني فأنت طالق » فإنها تحتاج في كل مرة إلى إذنه ، ولو

(١) سورة النساء من الآية ٤٣.

قال « إن خرجت إلا أن آذن لك » فأذن لها مرة كفى ولابد من الفرق»[1].

وثالثها : « لو قال لامرأته » طلقي نفسك ثلاثا بألف فطلقت نفسها واحدة وقعت بثلث الألف وذلك أن « الباء » ها هنا تدل على البدلية فيوزع البدل على المبدل فصار بإزاء كل طلقة[2] ثلث الألف ، ولو قال « طلقي نفسك ثلاثا على ألف » فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء عند « أبي حنيفة » لأن لفظة « على » كلمة شرط ولم يوجد الشرط وعند صاحبيه تقع واحدة بثلث الألف وها هنا [3]مسائل كثيرة متعلقة بالباء» :

أولها [1]: « قال » « أبو حنيفة» : « الثمن إنما يتميز عن المثمن بدخول حرف « الباء» عليه فإذا قلت « بعت كذا بكذا » فالذي دخل عليه « الباء» هو الثمن فقط وعلى هذا الفرق بين » .

مسألة:

البيع الفاسد فإنه قال : « إذا قال بعت هذا » الكرباس »[5].

---

(١) كتاب الاختيار ٣/ ٢٢٠ - طبعة المعاهد الأزهرية.
(٢) في التفسير ١/ ٩٧ « مار بإذاء من طلقه ثلث الألف » وهو تصحيف .
(٣) في التفسير ١/ ٩٧ « قلت : وها هنا » .
(٤) في التفسير ١/ ٩٧ « أ» .
(٥) الكرباس « الكتيف ، وقيل : الثوب ، وقيل راووق الخمر - اللسان مادة «كرس » .

- [1] من الخمر صح البيع وانعقد فاسداً ، وإذا قال « بعت هذا الخمر بهذا الكرباس » لم يصح والفرق أن في الصورة الأولى الخمر ثمن وفي الصورة الثانية الخمر مثمن وجعل الخمر ثمنا جائز أما جعله مثمنًا فإنه لا يجوز » .

الثانية[2] :« قال « الشافعي » : « إذا قال بعشت منك هذا الثوب بهذا الدرهم تعين ذلك الدرهم » / وعند « أبي حنيفة لا يتعين » . ٢٧ ظ

الثالثة[3] :« قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾[4] فجعل الجنة ثمنًا للنفس والمال » .

ومن أصول الفقه مسائل :

الأولى :[5] « الباء » تدل على السببية قال تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ﴾[6] ها هنا « الباء دلت على السببية وقيل إنه لا يصح لأنه [7]لا يجوز إدخال لفظ « الباء » دلت على السببية فيقال « ثبت هذا الحكم بهذا السبب» .

---

(١) المَنّ : لغة في المنا الذي يوزن به ، وهو رطلان ، والجمع أمنان جمع المنا أمناء. اللسان « منن» .
(٢) في التفسير ١/ ٩٧ «ب» .
(٣) في التفسير ١/ ٩٧ «ج» .
(٤) سورة التوبة الآية ١١١ .
(٥) في التفسير ١/ ٩٧ « أ» .
(٦) سورة الأنفال الآية ١٣ .
(٧) «لا» ساقطة من المخطوطة .

الثانية [1]: « إذا قلنا « الباء » تفيد السببية فما الفرق بين « باء » السببية وبين « لام » السببية لابد من بيانه » .

الثالثة [2]: « الباء » في قوله « سبحانك اللهم وبحمدك » لابد من البحث عنه فإنه لا يدري أن هذه « الباء » بماذا تتعلق وكذلك البحث عن قوله ﴿ونَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[3] فإنه يجب البحث عن هذه « الباء » .

الرابعة [4]: « قيل كل العلوم مندرج في الكتب الأربعة وعلومها في القرآن وعلوم القرآن في الفاتحة وعلوم الفاتحة في « بسم الله الرحمن الرحيم » وعلومها في « الباء » من « بسم الله » قلت لأن المقصود من كل العلوم وصول العبد إلى الرب وهذه الباء باء الإلصاق فهو يلصق العبد بالرب فهو كمال المقصود .

النوع الثالث : من مباحث هذا الباب « مباحث حروف الجر » :

فإن هذه الكلمة اشتملت على نوعين منها :

أحدهما : الباء » **وثانيهما** : لفظ » من « فنقول من لفظ « من » مباحث:

الأول :[5] « أنك تقول » أخذت المال من ابنك « فتكسر النون ثم

---

(١) في التفسير ١/ ٩٨ « ب» .
(٢) في التفسير ١/ ٩٨ « ٩٠» .
(٣) سورة البقرة الآية ٣٠.
(٤) في التفسير ١/ ٩٨ « د» .
(٥) في التفسير ١/ ٩٨ « أ» .

تقول « أخذت المال من الرجل » فتفتح النون فها هنا اختلف آخر هذه الكلمة / إذا اختلفت الأحوال دلت على اختصاص كل حالة بهذه الحركة فهما هنا اختلف آخر هذه الكلمة باختلاف العوامل فإنه لا معنى للعامل إلا الأمر الدال على استحقاق هذه الحركات فوجب كون هذه الكلمة معربة . ٢٨ و

المبحث الثاني [1]:

كلمة «من» « وردت» على وجوه أربعة » :

« ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة »[2] .

المبحث الثالث :[3]

قال « المبرد »[4] الأصل هو ابتداء الغاية والبواقي مفرعة عليه :

وقال آخرون « الأصل هو التبعيض والبواقي مفرعة عليه».[5]

---

(١) في التفسير ١/ ٩٨ «ب» .
(٢) قال ابن هشام في المغني ص ٤١٩ : « من تأتي على خمسة عشر وجها » ، راجع المغني ٤١٩ : ٤٣١.
(٣) في التفسير ١/ ٩٨ « ج» .
(٤) هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمير بن حسان الثمالي الملقب بالمبرد ، توفى سنة ٢٨٥هـ ، تنظر ترجمته في : البلغة ٢١٦، ٢١٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩ .
(٥) ينظر المقتضب ٤/ ١٣٦، ١٣٧ ، والإنصاف ١/ ٣٧٠ « ٣٧٦ ، ومعاني الحروف للرماني ٩٧ ، ٩٨ ، والمغني ٤١٩ ، ٤٢٠.

البحث الرابع [1]

« أكثر مفسري الإمامية والمعتزلة ومن أتباعهم ذهبوا إلى أن قوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم » [2] فيه بيان أن بعض ذنوب الأمة ... بذلك قال « يغفر لكم من ذنوبكم » ومن غير كل بعض ... فقد غفر كلها » [3]

البحث الخامس [4] :

الفرق بين « من » و« عن » لابد من ذكره :

قال الشيطان : « ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم » [5] وفيه سؤالان : « الأول » لم خص الأيمان بلفظة « عن » والثالث والرابع بلفظة « من » [6]

الثاني : « لما ذكر الشيطان لفظة « من » ولفظة « عن » فلم جاءت الاستعاذة بلفظة « من » ، فقال « أعوذ بالله من الشيطان ولم يقل « عن الشيطان » ؟

النوع الرابع : من مباحث هذا الباب ، « الشيطان » [7] مبالغة في

---

(1) في التفسير الكبير (٢٧ / ٩٨) ب .
(2) سورة نوح من الآية ٤ .
(3) انظر المغني (٢٧٨) .
(4) في التفسير الكبير (٢٧ / ٩٨) ب .
(5) سورة الأعراف من الآية ١٧ .
(6) انظر أيضا التفسير الكبير (٢٧ / ٢٦٨ ، ٢٦٩) .
(7) لفظة « الشيطان » في الحقيقة .
(8) في التفسير الكبير « أن الشيطان ... الخ .

السببية كما أن « الرحمن » صيغة في « الرحمة » ، و« الرحيم » في حق الشيطان لتحصل بمعنى مفعول كما أن « الرحيم » في حق الله تعالى بمعنى الفاعل « إلا عرفت هذا » فيجب الكلمة تقتضي القرآن من الشيطان الرجيم إلى « الرحمن الرحيم » وهذا يقتضي السلوة بيقينا وهذا يبدأ به قول الثنوية [1] الذين يقولون : إن « الله والشيطان أخوان إلا أن « الله » هو الأخ الكريم الرحيم الفاضل والشيطان هو الأخ اللئيم الخبيث الوضيع فالعاقل يفر من هذا الشرير إلى ذلك الخير .

القول الثاني [2] : « الإله هل هو رحيم كريم فإن كان رحيما كريما لم خلق الشيطان الرجيم وسلطه على العباد وإن لم يكن رحيما كريما فلم فائدة في الرجوع إليه والاستعاذة به من شر الشيطان .

القول الثالث : [3] « الملائكة في السموات هل يقولون « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » فإن ذكروه فإنما يستعيذون من شرور أنفسهم لا من شرور الشيطان » .

الرابع : [4] « أهل الجنة في الجنة هل يقولون : « أعوذ بالله » .

---

(1) الثنوية « أصحاب الاثنين الأزليين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان حالان الجوهر فالهم قالوا بحدوث الظلام لتساويها في التقسيم واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والخير والمكان والأجناس والأبدان والأرواح » الملل والنحل للشهرستاني بحاشية الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (١ / ٦٥ - طبعة السلام العالمية - بدون تاريخ .
(2) في التفسير (٢٧ / ٩٨) ب .
(3) في التفسير (٢٧ / ٩٨) ب .
(4) في التفسير (٢٧ / ٩٨) ب .

الخامس:[1] « الأنبياء والصديقون لم يقولون « أعوذ بالله » مع أن الشيطان أخبر أنه لا تعلق له بهم في قوله ﴿إلا عبادك منهم المخلصين﴾[2]، والشيطان أخبر أنه لا تعلق له بهم إلا في مجرد الدعوة حيث قال: ﴿وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي﴾[3] الآية.

وأما الإنسان فهو الذي ألقى نفسه في البلاء فكانت الاستعاذة من شر نفسه أهم وألزم من استعاذته من شر الشيطان فلم يدأ بالجانب الأضعف وترك الجانب الأهم [لأن النفس وإن كانت عدوة للمرء وضررها أكثر لكن الشيطان خداعه أعظم خصوصا، وأن « الله » ذكره بقوله: ﴿ استعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾[4] بصيغة الأمر، وذلك أشد من ضرر النفس الأمارة بالسوء على أن النفس قد مدحت في قوله تعالى: ﴿ يا أيتها النفس المطمئنة (٢٧) ارجعي إلى ربك راضية مرضية (٢٨) فادخلي في عبادي (٢٩) وادخلي جنتي (٣٠) ﴾[6].

ولم يمدح الشيطان بشيء مطلقا وحينئذ كان ضرره أعظم من

---

(١) في التفسير ١/ ٩٨ « هـ ».
(٢) سورة ص الآية ٨٣.
(٣) سورة إبراهيم ٢٢، تكملتها في التفسير ١/ ٩٩ ﴿ فلا تلوموني ولوموا أنفسكم﴾.
(٤) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ سورة النحل الآية ٩٨.
(٥) ساقطة من المخطوطة.
(٦) سورة الفجر من ٢٧: ٣٠.

ضررها »][1].

وهذا آخر ما يسر الله به تعالى من الفوائد الجليلة والحكم والنكات العظيمة وإن كانت قليلة على أن ما قل ودل خير مما كثر ومل»

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل » /.

٢٩ ظ

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في التفسير « زيادة في المخطوطة ».

فهرس المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - تحقيق د/ طارق الجنابي - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م طبعة أولى.

٢- أخبار النحويين البصريين للسيرافي - طبعة الجزائر ١٩٣٦م.

٣- الاختيار في الفقه الحنفي - طبعة المعاهد الأزهرية.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي - تحقيق د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ م الطبعة الأولى.

٥- الأزهية في علم الحروف للهروي - تحقيق / عبد المعين الملوحي - دمشق - ١٣٩١ هـ/ ١٩٧١م.

٦- أسرار العربية - تحقيق / محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العليمة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٧- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٨- الأصول في النحو - تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩- إملاء ما من به الرحمن للعكبري - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ

محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الجيل - بيروت ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م الطبعة الخامسة .

١٢- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق . د/ موسى بناي العليلي - مطبعة العاني - بغداد .

١٣- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق .د / مازن المبارك - دار النفائس - ط خامسة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

١٤- البداية والنهاية لابن كثير - مطبعة السعادة - مصر ١٣٥٨هـ.

١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت .

١٦- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادي - تحقيق / محمد المصري - جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت - طبعة أولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

١٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي - تحقيق أ. د/ حسن هنداوي - دار القلم - دمشق ١٤١٨هـ/ ١٩٨٧م طبعة أولى .

١٨- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري - طبعة دار إحياء الكتب العلمية (الحلبي) .

١٩- تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - طبعة دار الحديث ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦ م .

٢٠- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .

٢١- الجني الداني في حروف المعاني للمرداي - تحقيق د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٢٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني -دار إحياء الكتب العلمية (الحلبي) .

٢٣- حواشي المفصل للزمخشري - تحقيق وشرح .د/ إمام الجبوري ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

٢٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - تحقيق / عبد السلام هارون - الخانجي ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م . الطبعة الثانية .

٢٥- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق / محمد علي النجار - دار الكتاب العربي - بيروت .

٢٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق د/ أحمد الخراط - دار القلم -دمشق - الطبعة الأولى .

٣٤- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تحقيق / فواز الشعار - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م طبعة أولى.

٣٥- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م الطبعة الثالثة.

٣٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي - الجزء الأول - تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، د/ محمود فهمي حجازي - الهيئة

الأعلم - تحقيق / محمد محمد الخير - رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية بالمنوفية ١٩٨٣م.

٤٣- عطر النجر لأبي الحسن الوراق - تحقيق الدكتور / محمود حسن محمد الدويش - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٤٤- الفصول في العربية لابن برهان - تحقيق د/ أحمد نافع الكرعان - دار الأمل مؤسسة الرسالة - بيروت ٩-١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م الطبعة الأولى.

٤٥- فقه السنة للشيخ سيد سابق - مكتبة الخدمات الحديثة - جدة.

٤٦- كتاب تفسير الفاتحة - تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد - المطبعة المصرية ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م.

٤٧- كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الدين الألباني - طبعة مكتبة المعارف - الرياض.

٤٨- كتاب سيبويه - تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٩- كتاب الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من سور المفصل لابن خالويه - تحقيق د/ محمد محمد فهمي - مطبعة الأمانة بالقاهرة - طبعة أولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٥٠- كتاب معاني الحروف للرماني - تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي - مكة المكرمة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٥١- كشف الخباء للعجلوني - الطبعة الأولى « بدون».

٥٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة - مطبعة الاستقامة ١٩٤٧م.

٥٣- لسان العرب لابن منظور - دار صادر - بيروت ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٤- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدني ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٧م.

٥٥- معجم الأدباء لياقوت الحموي - مطبعة دار المأمون.

٥٦- معجم البلدان لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت.

٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري - تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت ١٩٨٥م. الطبعة السادسة.

٥٨- المفصل في علم العربية للزمخشري - دار الجيل بيروت.

٥٩- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق. د/ كاظم بحر المرجان « بدون ».

٦٠- المقتضب لأبي العباس المبرد - تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٩هـ

٦١- المقرب لابن عصفور الأندلسي - تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية -بيروت - طبعة أولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م.

٦٢- الملل والنحل للشهرستاني - طبعة السلام العالمية « بدون تاريخ».

٦٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردي - مصر ١٩٢٩م.

٦٤- نزهة الألبا في طبقات الأدباء للأنباري - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار النهضة - مصر ١٩٦٧م.

٦٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي -

تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٦٦- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي - اسطنبول ١٩٥١م.

٦٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي - تحقيق.د/ عبد العال سالم مكرم - موسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦٨- وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق / إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت.

٦٩- وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد- مطبعة السعادة .